The Islamic University of Gaza

Deanship of Research and Graduate Studies

College of Literature

Master of Arabic Language and Literature

الجامعـــــة الإســـــلامية بغـــــزة

عمادة البحث العلمي والدّراسات العليا

كليـــــــــــــــــــة الآداب

ماجســـتير لغـــة عربيـــة وآدابهـــا

أثر الكسائي في شروح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري

Al-Kasaei's Views on Explanations of the Parsing Rules of Ibn Hisham Al-Ansari

إعداد الباحثة

شيماء إسماعيل يوسف جودة

إشراف الدكتور

أسامة خالد حماد

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالًا لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اللغة العربية بِكُليةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

ربيع الأول ١٤٤٢هـ / أكتوبر ٢٠٢٠م

إقـــــــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر الكسائي في شروح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**شيماء إسماعيل يوسف جودة**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	٢٠٢٠/١٠/١٠	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج.س.غ/35/.....
التاريخ Date 2020/10/21م.....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **شيماء اسماعيل يوسف جودة** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ برنامج **اللغة العربية** وموضوعها:

أَثَرُ الكِسَائِيِّ فِي شُرُوْحِ قَوَاعِدِ الإِعرَابِ لِابْنِ هِشَامِ الأَنْصَارِيِّ
(دراسة وصفيّة تحليليّة)

The Effect of Al-Kisai on the Explanations of Arabic Syntax for Ibn Hisham Al-Ansari
A Descriptive Analytical Study

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الاربعاء 4 ربيع الأول 1442هـ** الموافق **2020/10/21م** الساعة **الواحدة** مساءً، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أسامة خالد حماد	**مشرفاً ورئيساً**	.....
أ. د. جهاد يوسف العرجا	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. محمود محمد البيك	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية الآداب/برنامج اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

ملخص الدراسة

تناولَتْ هذه الدراسة آراء الكسائي في شروح قواعد الإعراب لابن هشام، وقد قمْتُ بتقسيم دراستي إلى ثلاثة فصول، يسبقهم مقدمة وتمهيد، ويقفوهم خاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات، وكانت كالآتي:

المقدمة: وفيها بيان لموضوع الرسالة وأهميته، ودوافعه، والمنهج الذي اتبعته.

التمهيد: تحدثتُ فيه عن حياة الكسائي، تناولتُ فيه: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وتصنيفاته، ووفاته، ثُمّ قمتُ بالتعريف بشُرَّاح قواعد الإعراب –مجال الدرسة–

تحدثتُ في **الفصل الأول** عن القراءات القرآنية في الدَّرس النحوي، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: صلة القراءات باللهجات العربيّة.
- المبحث الثاني: الاحتجاج والاستدلال بالقراءات القرآنيّة وأهميتها في الدرس النحويّ.
- المبحث الثالث: موقف العلماء من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة في علم النَّحو.

أمّا **الفصل الثاني** فقد تناولت فيه آراء الكسائي في شروح قواعد الإعراب مرتبة حسب أبواب الكتاب.

والفصل الثالث أجريت فيه تحليلًا للنتاج الفكري بين شُرَّاح قواعد الإعراب.

وتوصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

يعدّ هذا البحث جمعًا لآراء عالم من أكبر علماء العربية قد فُقِدِ جلّ تراثه، وما وصل إلينا متفرقًا في كتب النحاة بحاجة إلى جمع لتسهيل الوصول إلى هذا التراث العظيم.

وإنَّ معظم شُرَّاح قواعد الإعراب أفادوا من شرح ابن جماعة؛ لأنه أول من شرح قواعد الإعراب، وقد عُدَّ شرحه النواة الأولى والمرجع المهم لكل العلماء الذين جاؤوا بعده.

كما أوردت عددًا من التوصيات، من أهمها:

ضرورة تتبع آراء الكسائي عند باقي شُرَّاح قواعد الإعراب، فهي تزخر بآراء الكسائي النحوية واللغوية.

وختمت الدراسة بذكر ثبت المصادر والمراجع التي استعنت بها في دراستي.

Abstract

This study deals with Al-Kasaei's views on explanations of the parsing rules of Ibn Hisham Al-Ansari. I divided my study into three chapters. First, the introduction and preface and a conclusion that includes the most important findings and recommendations, as follows:

The Introduction: It includes an explanation of the thesis's topic, its importance, its motives, and the methodology that the researcher followed.

Preface: I talked about the life of Al-Kasaei, in which I dealt with his name and lineage, his birth and upbringing, his elders, his students, his classifications, and his death.

In the **first chapter**, I spoke about the Qur'anic readings in the grammatical lesson, and divided it into three sections:

- The **first chapter**: The relevance of readings to Arabic dialects. The second topic: Protest and inference from Qur'anic readings and their importance in the grammatical lesson. The third topic: Scholars 'position on invoking Qur'anic readings in grammar.

- As for the **second chapter**, I dealt with the views of Al-Kasaei in the explanations of the rules of parsing arranged according to the chapters of the book.

- As for the **third chapter**, it was a balancing study between the explanations of the parsing rules.

The study reached a number of results, including:

This research is a collection of the opinions of one of the greatest Arab scholars who lost most of his heritage, and what has come to us scattered in the books of grammarians needs to be collected to facilitate access to this great heritage. Most commentators on the rules of parsing benefited from Ibn Jama'ah's explanation. Because he was the first to explain the rules of parsing, and his explanation was considered the first nucleus and an important reference for all scholars who came after him

It also made a number of recommendations, the most important of which are: Al-Kasaei's opinions should be followed by the rest of the commentators in the rules of parsing, as it is rich in syntactic and linguistic views of Kasaei. The study concluded by mentioning the proven sources and references that I used in my study.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

﴿هود: ٨٨﴾

الإهداء

إنّني في هذه اللحظات أعجز عن لملمة حروفي المبعثرة؛ كي تنسجم عِقدًا يليق بكل من مدّوا لي يد العون، وأسهموا في إطلاق سفينتي في بحور العلم، إلى قناديل الهداية، أهدي بحثي:

- ❖ إلى **أبي الأستاذ إسماعيل يوسف جودة** من كلَّله الله بالهيبة والوقار، إلى من أعطاني وما انتظر مني يومًا عطاءً، إلى مَن أهداني الحبّ بكل أشكاله، وأرشدني لطريق العلم بكلّ طاقاته، فكانت كلماته نجومًا أهتدي بها في دروب حياتي، وكل خطواتي.
- ❖ إلى **أمي الحبيبة** معلمتي الأولى وقدوتي الأجمل، صاحبة الجميل الذي لا يُردُّ، دعواتها زمزم قلبي، همساتها اتساع بقعة الحب ومناجاة للأمل، وجودها يمنحني قوة الفولاذ وصلابة الصخر، وجودها يكسبني سعادة لا حدود لها، إنّها من علمتني كيف تكون **(الحياة)**، فلا نعت يليق بوصفك ولا وصف يوصل لك مدى حبي وعرفاني.
- ❖ إلى الكتف الذي أستند عليه، سندي وعوني ومؤنسي، مَنْ أخذ بيدي وذلّل لي كلّ الصعاب، من عشت بقربه مشاعر الودّ والسكينة والرحمة حبًا واحتواءً، سيّد القلب ورفيق الدرب ورحلتي للحياة **زوجي الحبيب (علاء الدين)**.
- ❖ إلى الأرواح التي سكنت روحي، رياحين عمري وقرّة عيني **وأبناء قلبي (آدم، وشام)**.
- ❖ إلى من هم عزّي وفخري وموطن اتّكالي، إلى موضع الثقة والأمان، **إخواني (حسام، أحمد، عبد الله)**.
- ❖ إلى مؤنساتي في الحياة، بيادر الأمل ومرافئ الود، القلوب المخلصة التي جمعني بها دفء الحب، **أخواتي (إسلام، أسماء، آلاء، أريج)**.

شكرٌ وتقديرٌ

أبدأ حمدي وشكري **لله** –تعالى– الكريم عظيم المنّ الذي أنعم عليّ بنعمه العظيمة، ولسان حالي ومقالي ينطق: ﴿ **رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ** ﴾[1]

وأتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير إلى فضيلة الدكتور: **أسامة خالد حماد،** أستاذ علم النحو والصرف المشارك، ونائب عميد كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة، والذي أكرمني بقبول الإشراف على بحثي المتواضع، فكان لي أبًا معينًا، وناصحًا صابرًا، ومرشدًا وهاديًا، حيث قدّم لي النصائح والتوجيهات الثمينة؛ لإتمام هذا العمل، فله كل الشكر والتقدير، على ما قدّمه من عون وإرشاد، وجزاه الله عنّي خير الجزاء.

كما وأتقدَّمُ بكل أدبٍ واحترام وعرفان لعلَمَين من أعلام النّحو؛ مناقشَيْ الرسالة: الأستاذ الدكتور/ **جهاد يوسف العرجا** –حفظه الله، والدكتور/ **محمود محمد البيك** –حفظه الله، اللَّذَين تقبّلا – بكرم منهما ورحابة صدر– مناقشة هذه الرسالة، وإثراءها بغزير علمهما، واللَّذَين تكبّدا العناء لتقويم ما اعوجّ منها؛ فأسأل الله لهما خيرًا مديدًا، ومقامًا رفيعًا، وأجرًا عظيمًا، على ما بذلاه من جهد في قراءة البحث وتقويمه.

وأتقدّم بالشكر إلى جامعتي الغرّاء، والتي أتاحت لي إكمال مسيرتي العلمية، والشكر موصول إلى كلية الآداب، قسم اللغة العربية، وأعضاء الهيئة التدريسية الكرام –حفظهم الله ونفع بهم جميعًا.

الباحثة

شيماء إسماعيل جودة

---

[1] [النمل: ١٩].

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير ..... ب

ملخص الدراسة ..... ت

Abstract ..... ث

الإهداء ..... ح

شكرٌ وتقديرٌ ..... خ

فهرس المحتويات ..... د

المقدمة ١

مقدمة ٢

أولًا: أسباب اختيار عنوان موضوع الدراسة: ٣

ثانيًا: أهمية الدراسة: ٣

ثالثًا: أهداف الدراسة: ٣

رابعًا: صعوبات الدراسة: ٣

خامسًا: الدراسات السابقة: ٤

سادسًا: منهج الدراسة: ٥

سابعًا: خطة الدراسة: ٥

التمهيد الإمام الكسائي ٧

التمهيد الإمام الكسائي ٨

أولًا: اسمه ونسبه ولقبه وكُنيته: ٨

ثانيًا: مولده ونشأته: ٨

ثالثًا: شيوخه: ٩

رابعًا: تلاميذه: ١١

خامسًا: تصانيفه: ١٢

سادسًا: وفاته: ١٣

ثانيًا: التعريف بشُرَّاح قواعد الإعراب –مجال الدراسة– ١٤

- ابن جماعة (٨١٩هـ): ١٤
- الكافيجي (٨٧٩هـ): ١٥
- البُصْرَوي (٨٨٩هـ): ١٥
- الأزهري (٩٠٥هـ): ١٦
- القوجوي (٩٥٠هـ): ١٦
- محمد بن عبد الكريم (٩٦٤هـ): ١٦
- أبو الثناء الزيلي (١٠٠٦هـ): ١٦
- القيصري (١١٤٥هـ): ١٧

الفصل الأوّل القراءات القرآنية في الدَّرس النحويّ ١٨

المبحث الأول صلة القراءات باللهجات العربيّة ١٩
المطلب الأول: القراءات القرآنية: ١٩
أركان القراءة الصحيحة: ٢٢
أقسام القراءات: ٢٣
القراءات المقبولة: ٢٣
القراءات الشاذَّة : ٢٥
المطلب الثاني: التعريف باللهجات العربية : ٢٧
الصفات الصوتية التي تميز اللهجات: ٢٩
المطلب الثالث: صلة القراءات القرآنية باللهجات العربيّة : ٣٠
المبحث الثاني ٣٣
الاحتجاج والاستدلال بالقراءات القرآنيّة وأهميتها في الدرس النحويّ ٣٣
الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند النحاة ٣٤
أثر القراءات القرآنية في النحو العربي : ٣٧
أولًا: قراءات تولدت عنها قواعد نحوية مختلفة، أو شاركت في بناء تلك القواعد: ٣٧
ثانيًا: قراءات أُيّدت بها قاعدة نحوية : ٣٩
ثالثًا: قراءات ردت بها قاعدة نحوية: ٤٠
رابعًا: قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة: ٤٠
خامسًا: قراءات تولّدت عنها طرائف نحوية: ٤١
المبحث الثالث موقف العلماء من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة في علم النَّحو ٤٤
المطلب الأول: منهج البصريين والكوفيين في تناوُل القراءات: ٤٤
نماذج من مواقف النحاة من القراءات: ٤٦
موقف سيبويه (ت١٨٠ه)-: ٤٦
موقف الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ): ٤٩
موقف المبرد (ت٢٨٥هـ): ٥٠
موقف الكسائي (١٨٩هـ): ٥١
الفصل الثاني آراء الكسائي في شروح قواعد الإعراب ٥٥
تحليل المسائل النحوية ٥٦
مسألة: (ما) في قوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[0] : ٥٦
مسألة: جواز إضافة (حيث) إلى المفرد: ٥٨
مسألة: زيادة (مِن) بلا شروط: ٦١
مسألة: (لمَّا) بمعنى (إلا): ٦٣
مسألة: القول بأنَّ (حتى) تجر ما بعدها بإضمار (إلى): ٦٥
مسألة: كلا بمعنى حقًّا: ٦٧
مسألة: جواز أنْ تأتي جملة الصلة طلبية: ٧٠
مسألة: جواز العطف على فعل الجزاء: ٧١

مسألة: العامل في (أنْ) ومعموليها: ٧٣
مسألة: نصب "أسفل" في قوله تعالى ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[1] وقوع الجار والمجرور خبرًا: ٧٤
مسألة: الواو في قوله تعالى ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾: ٧٥
مسألة: إنكار مجيء الضمير المتصل المجرور بعد (لولا): ٧٦
مسألة: (لولا) بمعنى (هلّا) في قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾: ٧٨
مسألة: جواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس): ٨٠
مسألة: الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل مضمر: ٨١
مسألة: القول بجواز العطف بالنصب على النهي بإضمار (أنْ): ٨٣
مسألة: مجيء (مَنْ) نكرة موصوفة : ٨٤

الفصل الثالث دراسة موازنة بين شروح قواعد الإعراب ٨٧
تحليل المسائل التي ورد فيها ذكر رأي الكسائي عند شُرَّاح قواعد الإعراب ٩٠
إجمالي توزيع المسائل بين الشُرَّاح ٩٠
تحليل نتائج توزيع المسائل بين الشُرَّاح: ٩١
أولًا: المسائل التي اتَّفق فيها أغلب الشُرَّاح: ٩١
علاقة كل شارح بغيره من الشُرَّاح في المسائل المشتركة ٩٢
ما انفرد فيه كل شارح في المسائل التي ذكر فيها رأي الكسائي ٩٣
ملخص آراء الكسائي في المسائل التي وردت في الدراسة ٩٤

الخاتمة ٩٦
أولًا: النتائج ٩٦
ثانيًا: التوصيات: ٩٧

المصادر والمراجع ٩٨

المقدمة

مقدمة

الحمد لله مالك الأرض والسماوات، ومنزل الكتاب على خير البريات، والصّلاة والسّلام على المعلم الأوّل صاحب الوجه الأنور، والشريعة الأطهر، المرسل للعالمين لكل أصغر وأكبر، وصلاةً وسلامًا على عباده المصطفَيْنَ الأخيار، وأصحابه المعظَّمِين الأطهار، أما بعد.

فإنَّ الله –سبحانه– شرّف هذه اللغة بأنْ جعلها لسان كتابه الكريم، فنالت بذلك مكانة وحفظًا من الله –عزّ وجلّ– بحفظه للقرآن العظيم، فنزل بها جبريل زيادة في التشريف على النبي –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– أفصح من نطق بها وعلَّمها، القرشي النبي الأمين، ثم قيّض الله للعربية علماء فضلاء نذروا أنفسهم لخدمتها ورعايتها والعناية بها، فقد بلغوا الذورة في الحث والعناية والبحث والنظر والتدقيق في الأصول والجذور التي بنيت عليها هذه اللغة، ومن طليعة أولئك الأعلام الإمام الكسائي، الذي يعد من مؤسسي المدرسة الكوفية في النحو، وقد تلقى العلماء آراءه، وتناقلوها جيلًا بعد جيل، ومنهم الإمام ابن هشام الأنصاري أحد أعلام المدرسة البصرية، وأبرز نحاتها، الذي بلغ صيته ومؤلفاته الآفاق، ومن أعظم مؤلفاته وأشهرها كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب)، والذي نال شهرة كبيرة حتّى كثرت شروحه وفاضت واحتاجت إلى دراسة باعتبارها شروحًا قيمة تحملُ في طياتها الكثير مما يغيبُ عنا ويحتاج إلى دراية وإجلاء.

وقد دفعتني رغبتي في الاستزادة من العلم إلى دخول مجال البحث العلمي عامةً، والبحث اللغوي خاصةً وسلوك سبيله؛ فقمت باستقراء آراء الكسائي في شروح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب؛ لجلاله وعظم مبتغاه، ودقة المعرفة التي بُنِيَت عليها أراء هذا العالم الكريم، وهو أحد القرّاء السبعة الذين تناول العلماء قراءته وبهم خصت الشروح والتآليف، لعظم المادة المدروسة في القراءات على تعددها واختلافها، فنهجها واحد ومنبعها أوحد وهو الكتاب العظيم، الذي نالت بركته وعمَّت العالمين أجمع.

وآثرتُ أنْ أخصّصَ مجالي البحثي حول طبيعة هذه الآراء ومتابعتها للتثبت من صحة نسبتها إليه، وكيفية تناول شُرَّاح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لها، ومناقشة هذه الآراء في خِضّم آراء العلماء الآخرين.

أولًا: أسباب اختيار عنوان موضوع الدراسة:

لعلّ شغفي بعلم القراءات، وحصولي على سند في قراءة عاصم براويَيْه شعبة وحفص، واهتمامي بعلم النحو من جانب آخر، كان دافعًا لي لاختيار دراسة بحثية تربط بين هذين العلمين الجليلين، إضافة إلى أنَّ الشروح التسعة موضع الدراسة قد احتوت القراءات المتواترة، إضافة إلى القراءات الشاذة، والتي يعد توجيهها في نظر البعض أقوى في الصناعة من توجيه القراءات المتواترة المشهورة، كما أنَّ الكشف عن آراء الشارح وتوجيهها نحويًا كان عاملًا مساعدًا لانتقائي لمثل هذا التّتبع الفكري في المجال اللغوي، لما له من أثرٍ في شحذ الأذهانِ وتفتيق القرائح.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور القراءات القرآنية في مسيرة علم النحو، والقراءات أولى من غيرها من مصادر الاستشهاد في صياغة علم النحو العربي، وتعزيز الدراسات التي تتعلق بجذور الشروحات النحوية.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

١- إطلالة مختصرة على القراءات القرآنية والفوارق المختصرة بينها.

٢- إضاءة تفاعلات آراء الإمام الكسائي في شروح كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام الأنصاري.

٣- الاطّلاع على أوجه استعانة النحاة المتأخرين بالقراءات القرآنية في الأحكام النحوية.

٤- تحليل طرق الشُرَّاح في التوجيه النحوي، لما خالف القاعدة والمطرّد المستعمل ومحاولة تأويله.

٥- رفد المكتبة العربية اللغويّة بمساهمة على الطريق (طريق العلم والبحث والمعرفة).

رابعًا: صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة في دراستها، فيما يأتي:

١- عدم وجود آراء الكسائي في كتاب مفصّل، وندرة كتبه التي وصلت إلينا؛ ما زاد الأمر تعقيدًا وصعوبة في البحث عن آرائه.

٢- قلّة الدراسات النحوية والصرفية ذات العلاقة بآراء الكسائي.

خامسًا: الدراسات السابقة:

١- أسامة خالد حماد، قواعد الإعراب وشروحه، أطروحة دكتوراة، جامعة الجنان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، طرابلس- لبنان، ٢٠١٢م.

تكونت هذه الأطروحة من أربعة فصول؛ الفصل الأول تحدث فيه الباحث عن عصر ابن جماعة والحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وكذلك التعريف بابن جماعة من حيث اسمه ونسبه وكنيته وشهرته، وأصله ومولده، ونشأته وحياته، وأخلاقه وصفاته، وأدبه وشيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته ووفاته.

أما الفصل الثاني فتناول فيه شروح ابن جماعة على قواعد الإعراب وموقف ابن جماعة منها، ومنهجه في هذه الشروح، وأبرز سمات شروحه. والفصل الثالث تناول فيه شواهد ابن جماعة النحوية ومصادره، وأصوله، ومآخذ على شروحه، ثم موازنة بين الشروح الأربعة.

والفصل الأخير تحدث فيه عن مذهب ابن جماعة النحوي، ومباحثه، وإعراباته، وموقفه بين المذاهب، ومذهبه النحوي الخاص.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في بيان موقف ابن جماعة من المذاهب، وخاصة في ذكره آراء الكسائي النحوية، ولكن ما يميز الدراسة الحالية هو أنها تناولت آراء الكسائي على وجه الخصوص.

٢- نهاد عبد الفتاح بدرية، آراء الكسائي عند شُرَّاح ألفية ابن مالك في القرن السادس الهجري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، غزة- فلسطين، ٢٠١٢م.

تناولت هذه الدراسة آراء الإمام الكسائي، عند شُرَّاح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري. وقد قسم الباحث دراسته إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول متبوعة بالملاحق، حيث تناول في التمهيد ترجمة للعلمين الكبيرين: الأول: علي بن حمزة الكسائي، والثاني: محمد بن عبدالله المعروف بابن مالك، وفي الفصل الأول تناول شُرَّاح ألفية ابن مالك، وفي الفصل الثاني تناول آراء الكسائي النحوية عند شُرَّاح الألفية مع دراسة موازنة لآراء النحاة الأعلام

من المدرستين البصرية والكوفية، وفي الفصل الثالث تناول آراء الكسائي الصرفية عند شُرَّاح الألفية مع دراسة موازنة لآراء الكسائي، ثم النتائج والتوصيات.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في بعض المسائل النحوية التي ذُكِرت في الشروح وهي ذاتها، وكذلك في كيفية تناول هذه المسائل، وإن ما يميز الدراسة الحالية هي تناولها لآراء الكسائي في شروح قواعد الإعراب.

سادسًا: منهج الدراسة:

نظرًا لطبيعة البحث فقد ارتأت الباحثة أنْ تتبع المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الشروح التي تم دراستها وتوضيح آراء الكسائي التي وردت في شروح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، وعرضها العرض التحليليَ الذي يشكل مطلبًا أساسيًا في البحث العلمي لأي دراسة.

سابعًا: خطة الدراسة:

اشتملت خطة البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، ثم خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات، تليها الفهارس الفنية، وتفصيلُ ذلك فيما يأتي:

المقدمة، وفيها: بيان لموضوع الرسالة وأهميته، ودوافعه، والمنهج الذي سرت عليه، والصعوبات التي واجهت الباحثة.

التمهيد: تحدثتُ فيه عن حياة الكسائي، تناولت فيه اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، ومؤلفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وتصنيفاته، ووفاته.

الفصل الأوّل

القراءات القرآنية في الدَّرس النحوي

ويشتمل على:

- **المبحث الأول:** صلة القراءات باللهجات العربيّة.
- **المبحث الثاني:** الاحتجاج والاستدلال بالقراءات القرآنيّة وأهميتها في الدرس النحويّ.
- **المبحث الثالث:** موقف العلماء من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة في علم النَّحو.

الفصل الثاني

آراء الكسائي في شروح قواعد الإعراب

- **المبحث الأول:** تحليل المسائل النحوية.

الفصل الثالث

موازنة بين شروح قواعد الإعراب

- **المبحث الأول:** تحليل النتاج الفكري للمسائل بين الشُرَّاح، وقد اشتمل على ما يأتي:
- المسائل التي ورد فيها ذكر رأي الكسائي عند شُرَّاح قواعد الإعراب وتحليلها.
- علاقة كل شارح بغيره من الشُرَّاح في المسائل المشتركة.
- ما انفرد فيه كل شارح في المسائل التي ذكر فيها رأي الكسائي.
- ملخص آراء الكسائي في المسائل التي وردت في الدراسة.

ختامًا أستغفر الله من كل عثرة وزلة، وأبرأ إليه من كل حول وقوة، سبحانه لا رجاء إلا إليه، ولا طمع إلا فيما عنده، ولا اتّكال إلا عليه! وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد
الإمام الكسائي

التمهيد
الإمام الكسائي

أولًا: اسمه ونسبه ولقبه وكُنيته:

هو أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي بالولاء، لُقِّب بالكسائي؛ لأنّه أحرم في كساء[١].

قال الإمام الشاطبيّ:

وَأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَعْتُهُ لِمَا كانَ في الإِحْرَامِ فِيهِ تَسَرْبَلَ[٢]

ثانيًا: مولده ونشأته:

لم تذكر كتب التراجم زمن ولادته، إلا ما ورد في كتاب (معرفة القراء الكبار) للذهبي، حيث قال: "وُلِد في حدود العشرين ومائة للهجرة"[٣].

نشأ في الكوفة، وحفظ بها القرآن، وقد تلّقاه مشافهة عن قراء الكوفة المعروفين في عهده، حتى صار إمام الناس في القراءة في زمانه، وأعلمهم بها، وأضبطهم لها، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد الإمام حمزة.

سبب تعلمه النحو:

قال الفرّاء[٤] (ت٢٠٧هـ): "إنّما تعلم الكسائي النحو على كِبَر، وكان سبب تعلمه أنه جاء إلى قَوْم، وقد مشى حتى أعيا، فقال: قد عيّيت، فقالوا له: تُجالسنا وأنت تلْحن! قال: كيف

---

[١] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج١١/٤٠٤)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري (ص٦٠).

[٢] حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، الشاطبي (ج١/٤)

[٣] معرفة القراء الكبار، الذهبي (ج١/٢٩٦).

[٤] أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الدَّيلَمي الكُوفيّ، وقيل في بعض التّراجم ابن منصور الأسلميّ، وهو مولى بني أسد من الكُوفة، وقيل بني مِنْقَر، ويُرجّح انتماؤه إلى طبقة بني أسدٍ من الكُوفة، المعروف بالفرّاء، وإمام الكوفيين؛ فهو أعلمهم بالنّحو واللُّغة وفنون الأدب، وقد انتقل إلى بغداد، فكان= =أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة؛ ليقيمَ بها أربعين يومًا بينَ أهله. ينظر: ينظر: مراتب

لَحَنْت؟ قالوا له: إنْ كنت أردت من التعب، فقل: أعييت، وإنْ كنت تريد من انقطاع الحيلة فقل: عيَيْت (مخففة). فأنف من هذه الكلمة، فقام من فوره يسأل عمّن يعلمه النحو، فأرشدوه إلى معاذ الهراء (ت١٨٧هـ)، فلزمه حتى أُنفذ منه، ثم خرج إلى البصرة فلقي الخليل بن أحمد، وجلس في حلقته، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسدًا وتميمًا وعندها الفصاحة، وجئت إلى البصرة؟ فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال : من بوادي الحجاز، ونجد، وتهامة؛ فخرج الكسائي إلى البادية وأخذ يسأل البدو عن لغتهم ويكتب عنهم ما يروونه.

وتذكر المصادر أنَّه أنفد خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ. وبعد أن دوّن عن العرب ما دوّن، وحفظ عنهم ما حفظ، رجع مرة أخرى إلى البصرة ليجلس في حلقة الخليل، فوجده قد مات وجلس في موضعه يونس بن حبيب، فجرت بينهما مسائل ومناظرات ظهر فيها علم الكسائي، فأقرّ له يونس فيها وصدره موضعه[١].

وذاع صيته بعد ذلك، واشتهر أمره بين الناس، وكان هذا سببًا في انتقاله إلى بغداد فيما بعد واتصاله بالخلفاء العباسيين.

ثالثًا: شيوخه:

تلقى الكسائي العلم على ثلة من شيوخ عصره في النحو واللغة وعلوم القرآن وقراءاته وفيما يأتي قائمة بأسماء بعض هؤلاء الشيوخ[٢]:

النحويين، أبو الطّيب اللغوي (ص٨٦)، وطبقات اللغويين والنحويين، الزبيدي (ص٣١)، والفهرست، ابن النّديم (ص٣٧)، وتاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ (ج١٤/١٤٩)، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي (ج٢٠/١٠)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري (ص١٨)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ج٤/٧)، والأضداد، ابن الأنباري (ص١٥٩)، ووفيات الأعيان، ابن خلكان (ج٦/١٧٦)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللّغة، الفيروز آبادي (ص٣١٣)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (ج٢/٣٣٣)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، العَكري الحنبلي (ج٢/١٩)، والأعلام، الزركلي (ج٨/١٤٥).

[١] يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (١١/٤٠٤)، إنباه الرواة، القفطي (٢/٢٦٢-٢٦٣)، بغية الوعاة، السيوطي (٢/١٦٣).

[٢] يُنظر: معرفة القراء الكبار (ج١/ ٩٩-١٠١)، متشابه القرآن، الكسائي (ص٢٦-٢٨).

١. الأعمش: سليمان بن مهران الأسديّ الولاء أبو محمد الأعمش (ت١٤٨هـ).

٢. جعفر الصادق بن محمد الباقر بن عليّ زين العابدين بن الحسين سبط النبي –صلى الله عليه وسلم (ت١٤٨هـ).

٣. عيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ).

٤. حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الزيّات الكوفي (ت١٥٦هـ).

٥. زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي (ت١٦١هـ).

٦. الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن الأزدي البصري (ت١٧٥هـ).

٧. إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم أبو إسحاق (ت١٨٠هـ)

٨. محمد بن الحسن بن أبي سارة أبو جعفر الرؤاسي الكوفي (ت١٨٧هـ).

٩. معاذ بن مسلم أبو مسلم الهراء (ت١٨٧هـ).

١٠. يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي مولاهم البصري (ت١٨٩هـ).

١١. شُرَيح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي (ت٢٠٣هـ).

١٢. سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ).

لا يجدر بالقارئ هنا أن يلمح أسماء نحاة البصرة ويترك هذا الملمح المثير لاستدراكات الفكرِ، حيث إنّ الكسائيّ لم يجد عيبًا في الأخذ عن أهل البصرة لما لهم من قدم وسبق في إظهار هذا العلم العظيم، وقد تكبد الكسائي عناء السفر حتى يأخذ عن البصرة وعلمائها، وذهب للبادية ودون عن أهلها، فلما عاد كان النحو قد هذّب أركان لغته وفتح عليه آفاق العلم وتصدر المجالس ليفتي في مسائل النحو، فكان الفقه والنحو يسيران في درب معًا في كوفة العراق في ذاك الزمان، وترى الباحثة أنَّه في هذا النهج تعليم للناشئة والعقول الفذة،

فأخذ العلم يرجئ أيّ خلافات فكرية وعقائدية، وهنا اعتراف واضح للبصرة بسبقها ورجاحة عقولِ علمائها.

رابعًا: تلاميذه:

لم يسعد شيخ بكثرة تلاميذه كما سعد الكسائي، وفيما يأتي قائمة ببعض من ذكرتهم المصادر من هؤلاء التلاميذ[1]:

١. جودي بن عثمان النحوي المغربي الأندلسي (ت١٩٨هـ).

٢. يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي المعروف بالفراء (ت٢٠٧هـ).

٣. هشام بن معاوية أبو عبد الله الضرير الكوفي النحوي (ت٢٠٩هـ).

٤. عليّ بن حازم أبو الحسن اللحياني (ت٢٢٠هـ).

٥. خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف أبو محمد الأسدي البزار البغدادي (ت٢٢٩هـ).

٦. أحمد بن الصبّاح بن أبي سُرَيج النهشلي (ت٢٣٠هـ).

٧. محمد بن زياد أبو عبد الله المعروف بابن الأعرابي (ت٢٣١هـ).

٨. الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي (ت٢٤٠هـ).

٩. نصير بن يوسف أبو المنذر الرازي البغدادي النحوي (ت٢٤٠هـ).

١٠. أبو عمر الدوري حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صبهان (ت٢٤٦هـ).

وعند ملاحظتنا لما دوَّنته كتب التراجم من علماء تتلمذوا على يد شيخنا الكسائي، نجزم بأنه يُحسب له تفوقه في كونه نعم الأستاذ المُجَلِّ، فأغلب الأسماء من تلاميذه رأينا العلم منهم دفّاقًا، فهذا الفراء تلميذ الكسائي له حلقة يؤمّها التلاميذ ليرتشفوا منه عبير النحو ويأخذوا عنه الآراء والعلم، وهشام الضرير لا يقل مرتبة عنه، وكلهم أصحاب علم وباعٍ في اللغة والنحو، ولهم آراء متواترة لدينا في كتب العلماء.

---

[1] يُنظر: معرفة القراء الكبار، الذهبي (ج١/١٠١)، الفهرست، ابن النديم (ص١٤٧)، متشابه القرآن، الكسائي (ص٢٩-٣٥).

خامسًا: تصانيفه:

لقد كرّس هذا العالم العظيم جلّ اهتمامه في اللغة والنحو، وله ذيوع وشهرة كذلك في علم القراءات، حيث تصدَّر الإقراء في الكوفة وكانت له قراءة تختصُّ باسمه وهي قراءة الكسائي، لذا نرى العلماء قد تحدثوا عن بزوغ نجمه في الأُفُق ومن ذلك قول الجاحظ (ت٢٥٥هـ): "تعلّم الكسائي النحو بعد الكبر، فلم يمنعه ذلك من أن يبرع فيه، ولقى أعراب الحطمة، وكثر سماعه عنهم، وقرأ القرآن وبرع فيه حتى قوي عليه وعرف إعرابه، واختار حرفًا فقرأ به، وكتب في النحو كتبًا مفهومة حسنة الشرح، وكان أثيرًا عند الخليفة الرشيد حتى أخرجه من طبقة المؤدِّبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين"[١].

وقد خلف الكسائي تصانيف نفيسة في عدة علوم متكاملة فيما بينها وهي: اللغة والأدب والقراءات ذكرها العلماء، ولم يصل إلينا أغلب هذه المؤلفات، فَقَدْ فُقِدَ جلّ هذا التراث.

وكانت هذه بعض المؤلفات التي قد غابت وبقي اسمها بيننا حاضرًا، ولو وصلنا منها العلم لكنّا أوفر حظًا ولدلّت على عظَمة صاحبها الذي ترك العلم مفرقًا في الصحف، وتوارثه عنه العلماء من آراء كثيرة حتى يومنا هذا ضمن كتبهم ومؤلفاتهم، فآراء الكسائي وكتابته سندٌ يستحقُّ المتابعة والتحليل والدراسة، فما وصلنا يشير أنَّه غيض من فيض وفير.

ومن هذه المؤلفات[٢]:

١. كتاب مختصر النحو.

٢. كتاب القراءات.

٣. مقطوع القرآن وموصوله.

٤. اختلاف العدد.

٥. كتاب الهجاء.

---

[١] إنباه الرواة، القفطي (ج٢/٢٧١-٢٧٢).

[٢] المرجع السابق (ج٢/٢٥٦-٢٥٧)، بغية الوعاة، السيوطي (ج٢/١٦٤)، الفِهْرِسْتْ، ابن النديم (ص٩٠).

٦. كتاب المصادر.

٧. كتاب أشعار المعاياة وطرائقها.

سادسًا: وفاته:

تُوفي الكسائي بالرَّي حين توجّه إلى خُراسان مع الرشيد سنة تسع وثمانين ومائة، وفي تلك الرحلة –أيضًا– توفي محمد بن الحسن الفقيه صاحب أبي حنيفة. وقد حزن الرشيد على وفاة الكسائي، حزنًا شديدًا، كما حزن على وفاة محمد بن الحسن الشيباني معه، وقال بعد أن عاد إلى بغداد، من رحلته إلى خُراسان، قولته المأثورة : "دفنّا الفقه واللغة في الرَّي، في يوم واحد"[١]

[١] إنباه الرواة، القفطي (ج٢/٢٦٨)، بغية الوعاة، السيوطي (ج٢/١٦٤).

ثانيًا: التعريف بشُرَّاح قواعد الإعراب ـمجال الدراسةـ

❖ ابن جماعة (٨١٩هـ):

هو عزُّ الدين محمد بن أبي بكر بن عز الدين عبد العزيز بن بدر الدين محمد بن بُرهان الدين إبراهيم بن سعد الله بن جَماعة بن حازم بن عبد الله الكناني الحَمَوي الأصل المصري الشافعي [١].

وُلِد بمدينة ينبع على البحر الأحمر في ذي القعدة ٧٤٩هـ[٢]، ونشأ بها، ثمَّ انتقل إلى القاهرة، فسكنها إلى أنْ مات، حيث كانت عنده زوجة أبيه، فكانت تقوم بأمر بيته[٣]، تُوفّي بالطاعون في ربيع الآخر سنة ٨١٩هـ، ودُفن في القاهرة.[٤].

تلَّقى ابن جماعة العلم عن كثير من العلماء، منهم: أبو الحسن العرضي (ت٧٤٦هـ)[٥]، ومحمد ابن محمد بن محمد بن أبي الحرم بن أبي الفتح القلانسي (ت٧٦٥هـ)[٦]، ومحمد ابن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر إبراهيم بن يعقوب البياني المقدسي (ت٧٦٦هـ)[٧] وغيرهم.

سمع من الإمام ابن جماعة وتتلمذ على يديه علماء كثيرون، أشهرهم: محمد بن يعقوب القاياتي (ت٨٥٠هـ)[١]، وعمر بن قديد الحنفي النحوي (ت٨٥١هـ)[٢]، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[٣]، وغيرهم.

---

[١] بغية الوعاة (ج٦٣/١).

[٢] المرجع السابق (ج١/ ٦٣).

[٣] درر العقود الفريدة (ج١٠٤/٣).

[٤] المرجع السابق (ج١٠٤/٣)، بغية الوعاة (ج٦٣/١).

[٥] ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج١٣/٣).

[٦] الدرر الكامنة (ج١٤٣/٤).

[٧] المرجع السابق (ج٣/ ١٧٩-١٨٠).

أَلَّف الإمام ابن جماعة في فنون كثيرة، ومؤلفاته تربو عن المائتين، لكنَّ أكثرها ضاع بأيدي الطلبة، أمَّا مؤلفاته التي وردت في كتب التراجم فكثيرة، منها: شرح قواعد الإعراب عن قواعد الإعراب، أوثق الأسباب، أقرب المقاصد لشرح القواعد الصغرى، وحدائق الأعراب.

❖ الكافيجي (٨٧٩هـ):

هو محمد بن سليمان بن سعد مسعود الرومي الحنفي المشهور بالكافيجي؛ لأنَّه أكثر من قراءة الكافية لابن الحاجب، وإليها نُسِب، ولد سنة ٧٨٨هـ، درس معظم العلوم والمعارف التي كانت سائدة في عصره[٤].

تتلمذ على يده علماء معروفون، منهم: الأشموني، والسيوطي، البلقيني، وترك مؤلفات كثيرة، منها: التيسير في علم التفسير، وشرح الاستعارة، ورسالة الاستثناء[٥].

❖ البُصْرَوي (٨٨٩هـ):

هو محمد بن غرس الدين خليل، لقبه: محب الدين، وموطنه: بُصرى وهي مدينة شامية، ومذهبه شافعي. لم تذكر المصادر أيًّا من شيوخه، ولكنَّها أشارت إلى بعض تلاميذه، منهم: بدر الدين أبو الفتح عبد الرحيم بن أحمد العباسي، صاحب كتاب معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص، وعز الدين أبو الخير عبد العزيز بن عمر بن محمد الشهير بابن فهد.

له من المؤلفات: إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرآن، وحاشية على شرح ابن المصنف للألفية، وتعليق لطيف على قواعد الإعراب[٦].

---

[١] الضوء اللامع، السخاوي (ج٨/ ٢١٢-٢١٤).

[٢] بغية الوعاة (ج٢/ ٢٢٢).

[٣] الضوء اللامع (ج٢/٣٦).

[٤] بغية الوعاة (ج١/١١٧).

[٥] المرجع السابق (ج١/١٧٧).

[٦] الضوء اللامع (ج٤/ ١٧٨-١٧٩)، كشف الظنون (ج١/٦٦٥-٦٦٨).

❖ **الأزهري (٩٠٥هـ):**

هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد أحمد الجرجاوي الأزهري، وُلِد سنة ٨٣٨هـ، في صعيد مصر، وارتحل في طفولته مع والديه إلى القاهرة، حيث قرأ القرآن وبعدها تحوّل إلى الأزهر حيث عمل وقادًا فيه (ينقل الوقود للإنارة) حتى عرف بالوقَّاد (وبعدها عرف بالأزهري)، وتوفي بعد رجوعه من الحج سنة ٩٠٥هـ[١].

وله من المصنفات: المقدمة الأزهرية في علم العربية، وشرح الأجرومية.

❖ **القوجوي (٩٥٠هـ):**

هو محمد محيي الدين بن مصطفى مصلح الدين القُوجَوي[٢]، مفسّر، من فقهاء الحنفية، كان مدرسًا في إسطنبول، وتوفي عام ٩٥٠هـ.

له من المؤلفات: حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، وشرح الوقاية في الفقه، وشرح الفرائض السراجية، وشرح المفتاح للسكاكي[٣].

❖ **محمد بن عبد الكريم (٩٦٤هـ):**

هو محمّد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم البركلي الكافي، وُلِدَ في القسطنطينيّة. وقد تفقّه على مذهب أبي حنيفة النعمان، ولم تذكر المصادر معلومات عن شيوخه وتلاميذه، وله شرح قواعد الإعراب لابن هشام[٤].

❖ **أبو الثناء الزيلي (١٠٠٦هـ):**

هو أحمد بن محمد بن عارف بن أبي البركات الزيلي[١]، الرومي، السيواسي[٢]، الشمسي، الحنفي، الصوفي[٣].

---

[١] المرجع السابق (ج٣/١٧٤).

[٢] من خلال تحقيق الدكتور أسامة حماد في شرح القوجويّ لقواعد الإعراب، بيّن أنه عبارة عن كاشف القناع والنقاب.

[٣] كشف الظنون (ج١/ ١٨٨).

[٤] كاشف القناع، محمد بن عبد الكريم (ج٥/١٤).

أصولي نحوي[٤]، وله من المؤلفات: حل معاقد القواعد اللاتي تثبت بالدلائل والشواهد، وزبدة الأسرار (الأسفار) بشرح مختصر المنار لطاهر بن الحسن الحلبي في أصول الفقه. توفي سنة (١٠٠٦هـ)، ومنهم من قال إنَّه توفي سنة (١٠٠٩هـ).

❖ **القيصري (١١٤٥هـ):**

هو بكر بن عليّ فردي، يلقب بمولى زاده، يرجع أصله إلى الرومية، توفي عام (١١٤٥هـ)، وله من المؤلفات: حاشية على شرح البخاري، شرح قصيدة البردة، شرح قواعد الإعراب[٥].

---

[١] نسبة إلي زيلة مدينة قديمة في بنطس بشمال آسيا الصغرى، وهي تابعة لسيواس.

[٢] سيواس –بكسر السين– هي عاصمة أيالة قرب أنقرة على الضفة اليمنى لنهر كزك أرمن الأعلى.

[٣] كشف الظنون (ج١/١٢٤–١٢٨)، هدية العارفين (ج١/١٥٠).

[٤] معجم المؤلفين (ج٢/١٠٤).

[٥] هدية العارفين، إسماعيل باشا (ج٥/٢٣٣).

الفصل الأوّل
القراءات القرآنية في الدَّرس النحويّ

المبحث الأول: صلة القراءات باللهجات العربيّة.

المبحث الثاني: الاحتجاج والاستدلال بالقراءات القرآنيّة وأهميتها في الدرس النحويّ.

المبحث الثالث: موقف العلماء من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة في علم النَّحو.

المبحث الأول
صلة القراءات باللهجات العربيّة

المطلب الأول: القراءات القرآنية:

القراءات لغةً:

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة: مصدر قرأ قراءة وقرآنًا، بمعنى: الجمع والضم[١]، وسمي القرآن قرآنًا؛ لأنَّه يجمع السور فيضمها[٢]، يقال: قرأ فلان، يقرأ قراءةً وقرآنًا، بمعنى تلا، فهو قارئ[٣]، وقرأ الشيء قراءةً وقرآنًا: تتبع كلماته ونطق بألفاظه عن نظر أو عن حفظ، فهو قارئ[٤].

"وجرى إطلاق السَّلَف لفظة (قراءة) للتعبير عن صنيع القرّاء في أداء نصّ القرآن المجيد"[٥]، بحيث إذا أُضِيفت كلمة (قراءة) إلى واحد من أعلام القراءة، تدلّ على منهج معيّن لهذا القارئ في التلقّي والأداء أو في فرش بعض الحروف وأصولها، فهي لفظةٌ تُشير إلى تفرّد نهجٍ قرائي لآيات المولى عز وجل عن غيره من القُرّاء.

وقد اشتهر من الصحابة قُرّاء كثيرون، فكان يقال – على سبيل المثال–: قراءة ابن مسعود، وقراءة أبيّ بن كعب، وقراءة زيد بن ثابت[٦]، وقراءة أم سلمة.. إلخ، ولم تكن تلك القراءات تؤدي المعنى نفسه الذي أصبحت تؤديه فيما بعد، إذا لم يكن لكل صحابيٍّ أصول فرش ينفرد به عن غيره[٧].

---

[١] لسان لعرب، ابن منظور (مادة قرأ).

[٢] مجاز القرآن، ابن المثنى (ج١/١).

[٣] يُنظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، محيسن (ج١/ ٤٥).

[٤] يُنظر: معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، إبراهيم (ص٤١٩).

[٥] القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، الحبش (ص٣٢).

[٦] شرح الفضيض، القيصري (ص١٠٧).

[٧] القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، الحبش (ص ٣٣).

القراءات اصطلاحًا :

للقراءات تعريفات عدة، منها ما هو قريب من هذا المعنى ويؤصّل لها، ومنها ما هو بعيد عنها ولكن يقع في أصول جذورها تشابه لفظي ليس إلا، ومن هذه التعريفات:

- تعريف الزَّركشي: "القراءات اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها"[١].

يستخلص من تعريفه هذا أنّ القراءات القرآنية تختص بالمختلف فيه من ألفاظ القرآن الكريم، بينما نجد علماء القراءات يوسّعون في دائرة شمول القراءات المتفق عليه أيضًا وذلك في تعريفهم لعلم القراءات.

- تعريف ابن الجزري[٢]: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله"[٣].
- تعريف الدُّمياطيّ: "علم يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع"[٤].

إنَّ ابن الجزري والدُّمياطي اشترطا في القراءة النقل والسماع، ولعلّ ذلك لأنّ القراءة سنة متَّبعة.

فالقراءة – إذن– هي النطق بألفاظ القرآن الكريم كما نطقها النبي –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– وهي تختلف عن القرآن، فالقرآن الكريم هو الأصل، وتمثل القراءات طرق أداء ذلك الأصل.

---

[١] شرح الفضيض، القيصري (ص١٠٧).

[٢] شرح الفضيض، القيصري (ص١٠٧).

[٣] شرح الفضيض، القيصري (ص١٠٧).

[٤] شرح الفضيض، القيصري (ص١٠٧).

وأمَّا (القراءات) اصطلاحًا، فهي: "علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو النّاقلة"[١]، أي: هي علمٌ ثابتٌ بعزو النّاقلة عن النبي –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– لا مصدر له سوى النقل.

ويُقصد بها: النّطق بألفاظ القرآن كما نطَقها النّبي–صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– أو كما نُطِقَتْ أمامه فأقرّها"[٢].

أمَّا أبو حيّان الأندلسي، فرأى أنَّها "الوجوه المختلفة التي سمح النَّبي –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– بقراءة نصّ المصحف بها قصدًا للتّيسير، والتي جاءت وفقًا للهجة من اللهجات العربيّة"[٣].

يُلاحظ من التعريفات السابقة أنَّ تعريف ابن الجزري والدمياطي اقتصر على تعريف علم القراءات، أما الزَّركشي فهو يعرف القراءة والقراءات، كما أنَّه لا يعرج على مواطن الاتفاق بين القرّاء.

وعلى هذا يمكن تعريف القراءات القرآنية من خلال ملاحظي السابقة، أنَّها مذاهب في كيفية أداء الكلمات القرآنية اتفاقًا واختلافًا مع عزو كل نقل لناقله.

إذن؛ فالقراءات القرآنية كما تعرفها الباحثة: هي علم بكيفية النطق بألفاظ القرآن وكتابتها، ومواضع اتفاقهم، واختلافهم في الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله تعالى بها قراءة كتابه العزيز؛ تخفيفًا على عباده وتيسيرًا لهم.

كما يُرى أنّ العلماء عزَوا الاختلاف في القراءات لطريقة تلقيها، وقليل من لجأ منهم اعتبار اختلاف لهجات العلماء لها أثر في تلقي القراءات وكيفية تتبّعها حسب ما يرسخ في ذهن كل منه من ترسيب لهجي.

---

[١] منجد المقرئين، ابن الجَزَرِيّ (ص٣).

[٢] القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، الفضلي (ص٦٣).

[٣] ارتشاف الضّرب، أبو حيان (ج١/٤٧).

كما يظهر جليًّا من خلال هذه الحدود والتعريفات أنَّها اتفقت على أنَّ القراءات ما هي إلا اختلافات في أداء الكلمات القرآنية حسبما نقله القرّاء مشافهة، سواءً أتعلّق هذا الاختلاف بالظواهر الصوتية أم النحوية أم الصرفية.

وترتب على تلك القراءات على مَرّ العصور اختلاف جليٌّ في الشواهد النحوية والصرفية واللغوية المأثورة لما تميّزت به كل قراءة عن الأخرى وما نتج عن توجيهها من اختلاف لغوي في القاعدة.

أركان القراءة الصحيحة:

إنَّ القرآن الكريم قد رسم رسمًا خاصًّا؛ وذلك لموافقة القراءات المشهورة، والتي انتشرت في الأمصار الرئيسة، كالمدينة، ومكة، والشام، والكوفة، والبصرة، وبذلك خالف الرسم الاصطلاحي، الذي يستخدمه العرب في كتابة اللفظ بحروف هجائية، وأصبح للقرآن الكريم رسم يعرف بالرسم العثماني، وقد عرّفه صاحب كتاب الفتح الربّاني بقوله: "ما كتبت به الصحابة – رضوان الله عليهم– المصاحف، وأكثره موافق لقواعد الرسم القياسي، إلا أنَّه خالفه في أشياء لحِكَمٍ بليغة قد تحقّقت عندهم"[١].

للقراءة الصحيحة أركان ثلاثة، لا بُدَّ أنْ تتوافر فيها، وهي[٢]:

١. موافقة وجه من وجوه اللغة العربية، سواء أكان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه، اختلافًا لا يضرّ مثله.
٢. موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا.
٣. التواتر: وهو رأي جمهور القراء، وقول الأصوليين، والفقهاء، والمحدثين[٣].

---

[١] الفتح الرباني، الجيلاني (ص٢٠).

[٢] يُنظر: منجد المقرئين، ابن الجزري (ص٧٩، ٨٠)، والنشر، ابن الجزري (ج١/ ٩-١٣)، الإتحاف، البنا (ج١/ ٧٠-٧١).

[٣] يُنظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، النويري (ج١/ ١١٧-١٢٦).

وقد صرَّح القراء والنحاة بأنَّ القراءة سُنة مُتَّبعة، وأنّها لا تَخضع لغير السماع الصحيح، أما القراءة الشاذّة عندهم، فهي ما تَخلَّف أحد شروطها الثلاثة، والتواتر شرطٌ أساسي لصحة القراءة، فإذا تخلَّف لم تَصِحَّ القراءة بذلك الشاذّ في الصّلاة، وخير مَن يُمثِّل منهج القراء أبو عمرو الداني في قوله: "وأئمة القرَّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردَّها قياس عربية، ولا فُشوُّ لغة؛ لأنَّ القراءة سُنة مُتبعة يَلزَم قَبولها والمصيرُ إليها"[١]، وهنا يظهر لنا أهمية أصل السماع من أصول النحو العربي، وثبات ما روي عنه، فعدالة الراوي وتحرّزه وتثبّته تؤخذ بالحسبان، كما أنَّه لولا السماع لما وصلنا هذا التراث اللغوي والنحوي الوفير.

أقسام القراءات:

تنقسم القراءات القرآنية إلى قراءات مقبولة وأخرى شاذّة، على النحو الآتي:

القراءات المقبولة:

أخذ علماء القراءات المقبولة بقاعدة مشهورة متّفَق عليها بينهم، هي: "كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت رسم أحد المصاحف، ولو احتمالًا، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة"[٢].

وأطلق سيبويه[٣] والأخفش[٤] على اختياراتهما القراءات القرآنية: القراءات العامة، وسمَّاها الفرّاء قراءات القرّاء، أمَّا ابن سلّام فوصفها بالكثرة، وهي وإنْ تعدَّدت أسماؤها، فمعناها واحد، وهو الصحيح المشهور من القراءات[١].

---

[١] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ج١/ ١٠).

[٢] يُنظر: المرجع السابق (ج ٩/١).

[٣] يُنظر: المرجع السابق (ج ٩/١).

[٤] هو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط النحوي، عالم باللغة والنحو والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة، وأخذ النحو عن سيبويه.

يُنظر: إنباه الرواة، القفطي (ج٣٦/٢)، وفيات الأعيان، ابن خلكان (ج٣٨٠/٢).

وهناك قوم من القرّاء جعلوا من القراءات شغلَهم الشّاغل، فاعتنَوا بضبطها أتمَّ اعتناء، حتَّى صاروا في ذلك أئمة يُقتَدى بهم ويُرحَل إليهم، ويُؤخَذ عنهم، وتوزّعوا في كلّ مكان: فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثمّ نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم، ثمَّ شيبة بن نصّاح. وفي مكة: عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمَّد بن مُحَيْصِن. أمَّا بالكوفة فكان: يحيى بن وثّاب، وعاصم بن أبي النَّجود الأسدي، وسليمان الأعمش، ثمَّ حمزة بن حبيب، ثمَّ عليٌّ ابن حمزة الكسائي. وكان بالبصرة: عبد الله بن أبي إسحق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو ابن العلاء، ثمَّ عاصم الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي.

أمَّا في الشام: فكان عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلابي، وإسماعيل بنُ عبد الله ابن المهاجر، ثمَّ يحيى بن الحارث الذّماري، ثمَّ شُريحُ بن زيد الحضرمي[٢].

ولمَّا جاء الإمام أحمد بن موسى بن العباس المشهور بابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، أفرد القراءات السبع المعروفة، فدوَّنها في كتابه (السّبعة في القراءات)، وكان لها مكانتها في التدوين، ولا عجب في ذلك، فهو لم يأخذ إلّا عن إمام اشتهر بالضبط، والأمانة، وملازمة الإقراء طوال العمر، وممَّن رأى فيهم مثل ذلك من القرّاء:

١. عبد الله بن عامر اليحصبي الشّامي (ت ١١٨هـ).
٢. عبد الله بن كثير الدَّاري المكي (ت١٢٠هـ).
٣. عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي (ت١٢٧هـ).
٤. أبو عمرو بن العلاء البصري (ت١٥٤هـ).
٥. حمزة بن حبيب الزَّيات الكوفي (ت١٥٦هـ).
٦. نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيم المدني (ت١٦٩هـ).
٧. أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي الكوفي (ت١٨٩هـ).

---

[١] يُنظر: القراءات الشاذّة وتوجيهها النحوي، الصغير (ص٨٠).

[٢] يُنظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ج١/٣٦-٤٦).

ونتيجة البحث لتحديد القراءات المتواترة، توصّل العلماء إلى قراءات ثلاث، تمَّ الاعتماد عليها إضافة إلى القراءات السّبع التي أقرّها ابنُ مجاهد، فأصبح مجموعُ المتواتر من القراءات عشرَ قراءات، وهذه القراءات الثّلاث هي قراءات الأئمّة:

٨. يزيد بن القعقاع المدني (ت١٣٠هـ).
٩. يعقوب بن إسحاق الحضرمي الكوفي (ت٢٠٥هـ).
١٠. خلَف بن هشام (ت٢٢٩هـ).

واتفق العلماء المحقّقون على أنَّ هذه القراءات العشر قراءات متواترة إلى رسول الله – صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، حتّى إنّهم أثبتُوا تواترها بذكر طبقات رواتها[١]. وبهذا تمّ اعتمادها.

القراءات الشاذَّة :

الشذوذ لغة: "شذَذَ: شذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شذوذًا: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذّ"[٢].

أما القراءة الشاذة فتعرف بأنَّها: هي كلّ قراءة خرجت عن مقياس ابن الجزري وأركانه الثّلاثة، وهي "ما أُطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السّبعة أم عمَّن هو أكبر منهم"[٣]، فخرجت عن إطار التواتر للشذوذ.

عُرِف أصحاب القراءات الشاذة بأنّهم خرجوا من دائرة القرّاء العشرة الذين حدَّدهم ابن الجَزَرِي، وانصرفوا إلى القراءة المفردة التي تُعزى إلى بعض الرجال، ومن هؤلاء القرّاء: شُريح ابن يزيد الحضرمي، وطلحة بن سليمان. كما كان من أهل المدينة: عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة المخزومي، وأبو سعيد أبان بن عثمان بن عفان، ومسلم بن جندب[٤].

---

[١] منجد المقرئين، ابن الجزري (ص٤٨).

[٢] لسان العرب، ابن منظور (مادة شذذ).

[٣] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ج١/٩).

[٤] غاية النهاية (ج٢/٢٩٧).

ومن أهل مكّة: ابن محيصن، وحميد بن قيس الأعرج، ومن أهل البصرة: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثّقفي، ومن أهل الكوفة: طلحة بن مصرِّف، وعيسى بن عُمر الهمداني، ومن أهل الشّام: أبو البرهسم عوانة بن عثمان الزبيدي، وخالد بن معدان، ومن أهل اليمن: محمد بن السَّمَيْفع.

مثل ذلك قراءة ابن عباس: ﴿ وَكَانَ أَمَامَهُم مَلِكٌ يَأخُذُ كُلَّ سفينةٍ صَالحةٍ غَصْبًا ﴾ [1]. وهي ممَّا صحَّ نقله عن الآحاد، وصحَّ وجهها العربي، وخالف لفظها خط المصحف[2]. وقراءة ابن السَّمَيْفع وأبي السَّمال: ﴿ لِتَكُونَ لمن خَلفَكَ آيةً ﴾[3]، بفتح اللاّم، وهي ممّا نقله غير ثقةٍ، وغالب إسناده ضعيف[4].

وذهب ابن مجاهد إلى أنَّ القراءة الشاذّة، هي كلّ ما خرج عمّا يرويه في الغالب أحد اثنين عن قارئ من السبعة، وهم:

- قالون ووَرْش عن نافع.
- البزي وقنبل عن ابن كثير.
- الدوري والسوسي عن أبي عمرو.
- هشام وابن ذكوان عن ابن عامر.
- شعبة وحفص عن عاصم.
- أبو الحارث والدوري عن الكسائي أو ما يرويه غيرهما عنهم ممّن عرفوا بالضبط والإتقان.

---

[1] [الكهف: ٧٩]، هي في المصحف ﴿ وَكانَ وَراءَهُم مَلِكٌ يَأخُذُ كُلّ سَفينةٍ غَصبًا ﴾.

[2] النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ج١/١٤).

[3] [يونس: ٩٢].

[4] النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ج١/١٦)

وجاءت أسماؤهم في مقدمة كتابه السبعة في القراءات وفي أثنائه[١]، كرواية المفضل الضبي عن عاصم: ﴿ وعلى أبصارهم غِشاوَةً ﴾[٢] بنصب غِشاوة[٣]، ورواية بكار بن عبد الله عن ابن كثير: ﴿ غيرَ المَغضُوبِ عَليهم ﴾[٤] بنصب (غير)[٥].

أمَّا أبو جعفر النحاس، فيرى أنَّها كلّ قراءة خرجت عن إجماع الحجّة أو العامة، وكان فيها مطعن، قال: " وقلَّما يخرج شيء عن قراءة العامة إلَّا كان فيه مطعن"[٦].

ويرى ابن جني – هو الآخر – أنَّ القراءات الشاذّة: كلّ ما شذّ عن قراءة القرّاء السّبعة[٧]. أما مقياس ابن خالويه، فإنّه لا يبتعد عن مقياس ابن مجاهد، إذ يشترط فيه مطابقة اللفظ للمصحف، وصحّة الوجه في الإعراب، وأن يكون الوجه قد توارثته الأمّة[٨].

هذه بعض المقاييس التي سار بهديها بعض علماء القراءات، ودعوا لتمثّلها؛ حرصًا منهم على القراءة المقبولة الّتي لا يختلط فيها الشكّ باليقين، وتكون بعيدةً كلّ البعد عن الشّذوذ.

المطلب الثاني: التعريف باللهجات العربية :

اللهجة لغة:

لهج: لَهِجَ بالأمر لَهَجًا فهو لَهِجٌ ولَهْوَجَ وألهج كلاهما: أولع به واعتاده، وألهجته به، ويقال: فلان مُلهج بهذا الأمر؛ أي: مولع به. واللَّهْجة واللَّهَجة: طرف اللسان، واللَّهْجة: جَرْسُ

---

[١] أسانيد القراء السبعة، ورواتهم في كتاب السّبعة في القراءات (ص ٨٨، ١٠١).

[٢] [البقرة : ١٠٧]، (غِشَاوةٌ).

[٣] السّبعة في القراءات (ص١٣٩).

[٤] [الفاتحة: ٧]، (غيرِ).

[٥] السّبعة في القراءات (ص١١٢).

[٦] إعراب القرآن، النحّاس (ج١/٣٠٢).

[٧] المحتسب، ابن حني (ج١/٣٥).

[٨] القراءات القرآنية، الفضلي (ص٤٣).

الكلام، ويقال فلان فصيح اللَّهجة، واللَّهجة هي لغته التي جُبِل عليها فاعتادها ونشأ عليها، واللهجة: اللسان وقد يحرك[١].

إذن؛ فاللهجة هي اللسان، وجرس الكلام، واللغة التي جُبِلَ عليها الإنسان ونشأ عليها.

اللهجة اصطلاحًا:

اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث، هي: "مجموعة من الصفات اللغوية، تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم لهجات عدة، لكلٍّ منها خصائصها، ولكنّها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسِّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة"[٢].

يعبر القدماء عمّا نسميه الآن باللهجة بكلمة (اللغة) كثيرًا، فيشير أصحاب المعاجم إلى لغة تميم ولغة طيّئ ولغة هُذَيل، وهم يريدون بذلك ما نعنيه نحن الآن بكلمة (اللهجة)، وقد يعبّرون بكلمة (اللسان) وهو التعبير القرآني: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ [٣].

ومن ثم فالعلاقة بين اللهجة واللغة هي علاقة الخاص بالعام أو الفرع بالأصل، غير أنّ اللغويين العرب القدماء حين أشاروا إلى الفروق بين لهجات القبائل العربية لم يستعملوا مصطلح اللهجة بهذا المفهوم، إنما كانوا يستعملون مصطلح "لغة" أو "لُغيّة"، ولعلّ السبب في ذلك أنَّهم لم يتوفروا على دراسة لهجة كاملة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية، إنما كانت ملاحظتهم تنصبّ على الفروق بين اللهجات التي دخلت الفصحى؛ ولذا لم نجد كتابًا تراثيًا يحمل عنوانه مصطلح "اللهجات"، في حين أننا نجد كثيرًا مصطلح "اللغات"، فقد عقد ابن جني في خصائصه بابًا بعنوان (تداخل اللغات)، وثمة كتب عنوانها (كتاب اللغات) للغويين مثل

---

[١] يُنظر: لسان العرب، ابن منظور (مادة لهج).

[٢] يُنظر: في اللهجات العربية، أنيس (ص١٥– ١٦).

[٣] [إبراهيم: ٤].

الفراء وأبي عبيدة والأصمعي، غير أنّ هذه الكتب لم تصل إلينا، وإنما أُشِير إليها في مواضع مختلفة من كتب التراث اللغوي[١].

والفرق بين لهجة وأخرى هو بعض الاختلاف الصوتي أو الصرفي أو النحوي، فيُروى لنا مثلًا أنَّ قبيلة تميم كانوا يقولون في (فُزْتُ)، فُزْدُ. كما يروى أنَّ (الأجلح) وهو (الأصلع) يُنْطَقُ بها (الأجله) عند بني سعد[٢].

ومن ذلك أيضًا، العنعنة، وهي في تميم وبعض قيس وأسد، إذ يجعلون الهمزة عينًا في بعض الكلمات، فيلفظون (استعدى) بدلًا من (استأدى)[٣].

إذن قد تحوي اللغة الواحدة العديد من اللهجات؛ لأنه كما قلنا إن اللهجة تمثل بيئة محددة لها، وصفات تميزها عن غيرها، إذن فالطبيعة الاجتماعية تحدد الآثار اللهجية المحددة للبيئة اللغوية.

الصفات الصوتية التي تميز اللهجات:

تُعَدُّ الأصوات مظهرًا من مظاهر الاختلاف بين اللهجات، وعليه فإنّ أوّل ما يظهر من الفروقات بشكل سريع وواضح يكون في الأصوات، وهو الطابع الذي يجعلها مُمَيَّزة عن غيرها، ومن هذه الصفات الصوتية المُمَيِّزة للهجة عن أخرى:

- اختلاف في مخرج بعض الأصوات اللغوية.
- اختلاف في وضع أعضاء النطق مع بعض الأصوات.
- اختلاف في مقاييس أصوات اللين.
- تباين في النغمة الموسيقية للكلام.
- اختلاف في قوانين التفاعل بين الأصوات المتجاورة، حيث يتأثر بعضها ببعض.

---

[١] يُنظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الراجحي (ص٥١ – ٥٢).

[٢] يُنظر: نزول القرآن على سبعة أحرف، القطان (ج١/٤).

[٣] يُنظر: نزول القرآن على سبعة أحرف، القطان (ج١/٥).

تلك هي أهمّ الصفات التي نلحظ بعضها أو كلّها بين لهجات اللغة الواحدة، وليس من الضروري أنْ نجد كل هذه الفروق ممثلةً في لهجات لغة من اللغات، بل قد نشهد بعضًا منها[١]. ونافلة القول هاهنا أن اللهجات تتضمن اختلافًا بيّنًا في الظواهر التركيبية، لكنْ ورغم تلك الخلافات فذلك لا يؤثر ألبتّة على قيمة أيٍّ منها .

المطلب الثالث: صلة القراءات القرآنية باللهجات العربيّة :

نزل القرآن الكريم نصًّا معجزًا يتحدّى العرب بلغتهم التي كانت فنّهم الأول، وكان طبيعيًا أنْ يخاطبهم بما اعتادت عليه ألسنتهم حتّى يكون أقرب إلى قلوبهم، وبعد ذلك نزل حديث الأحرف السبعة، الذي طال حوله الجدل كثيرًا، ذلك لكثرة رواياته، فقد سرد لنا إبراهيم أنيس بعضًا من هذه الروايات التي في مجموعها تبيَّن أنَّ الرسول –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– كان يجيز قراءات الناس ولا ينكرها عليهم، حتّى كان موضع الخلاف فيها لهجات ألسنتهم وما تعوّدوه من طريقة النطق، ويرى أنَّ تعدد هذه الأوجه مصدره "اجتهاد المتقدمين، ومحاولتهم التوفيق بينه وبين ما تواضعوا عليه في شأن القراءات، ونحن لا نشك أنَّ للحديث وجهًا واحدًا، يتفق والمنطق الإسلامي، الذي يتلخص في أنَّ الدين الإسلامي قد دعا الناس كافة في مشارق الأرض ومغاربها إلى الإيمان به، واتخاذه عقيدة لهم، .. فنحن حين ننظر إلى هذا الحديث في ضوء الروح الإسلامي، نرى أنَّه ليس إلا إحدى تلك الوسائل التي أُرِيدَ بها التيسير على الناس ومنع المشقة عنهم"[٢].

في حين يرى عبد العالم سالم "أنَّ الرسول –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– أراد أنْ يبيّن أنَّ القرآن الكريم نزل بلهجات العرب ليتيح للعرب جميعًا أنْ يتدبروا معانيه، ويكثروا من التلاوة فيه"[٣].

فالرسول –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– ألجأ ذلك للمرجع الديني، وهذا ما ينادي به المنطق، فهذان التفسيران أقرب إلى الفهم العلمي والعقل المنطقي والدراسة اللغوية، بعيدًا عن التأويلات والتفسيرات التي لا طائل منها، واتّضح بعد ذلك أنَّ اختلاف القراءات القرآنية، جاء لاختلاف

---

[١] يُنظر: في اللهجات العربية، أنيس (ص١٧).

[٢] في اللهجات العربية، أنيس (ص٥٥–٥٦).

[٣] أثر القراءات القرآنية، القُرشي (ص٢٤).

اللهجات، ثم وضع النحويون ضابطًا للقراءة الصحيحة، والذي أحد شروطه أنْ تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه، وموافقة العربية ولو بوجه هو ما يقرب صحة القراءة بلهجات العرب على اختلافها[١]، وهذا ما يقرره ابن خالويه بقوله: "فإنّي تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلًّا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد من حرف مذهبًا من العربية لا يُدفع، وقصد من القياس وجهًا لا يُمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريقة النقل والرواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار"[٢].

فالقراءات القرآنية، إذن، هي المرآة الصادقة التي تظهر الواقع اللغوي الذي كان سائدًا في شبه جزيرة الإسلام، فيُعزى إليها، والقراءات القرآنية أصلُ المصادر جميعًا في معرفة اللهجات العربية.

ولتوضيح هذا الأمر، فإننا نشير إلى آيات قرآنية قد قُرئت بقراءات تدلّ على لهجات مختلفة منها:

١. قوله تعالى: ﴿ ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَّكُمْ ﴾[٣]، في موضع إتْباع العين لحركة الفاء، يقول السيوطي: "فإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة، نحو: جوزة وبيضة، فجمهور العرب على التسكين ولغة هذيل الإتباع، قرأ بعضهم: ثلاث عَوَرَاتٍ لكم"[٤] بالتحريك.
٢. في موضع ألف الضمير (أنا) قال السيوطي: "وفي الألف لغات إثباتها وصلًا ووقفًا أو هي لغة تميم، وبها قرأ نافع"[٥].

---

[١] اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الراجحي (ص٨٣).

[٢] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ص٣٧-٣٨).

[٣] [النور: ٥٨]، (عَوْرَاتٍ).

[٤] همع الهوامع، السيوطي (ج١/٢٣).

[٥] المرجع السابق (ج١/٦٠).

٣. قد تسكن هاء (هو وهي) بعد الواو والفاء وثم واللام، وقُرئ بذلك في السبع "وَهْوَ معكم"[١]، وتسكين الواو لغة قيس وأسد[٢].

فهذه القراءات قرئت بلهجات بعض القبائل، فحين نريد دراسة اللهجات نستطيع ذلك من خلال هذه القراءات دراسة بعض الظواهر اللهجية التي كانت سائدة؛ لذا فالقراءات القرآنية هي الانعكاس الحقيقي للواقع اللغوي للهجات العرب القدماء، كما أنَّها مصدرٌ مهم من مصادر دراسة العربية ولهجاتها المختلفة في ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية.

---

[١] [الحديد: ٤].

[٢] همع الهوامع، السيوطي (ج١/ ٦١).

المبحث الثاني

الاحتجاج والاستدلال بالقراءات القرآنيّة وأهميتها في الدرس النحويّ

هناك علاقة وطيدة ومتينة بين النحو والقراءات؛ إذ لا غنى لعلم القراءات عن نحوٍ يوجّه تلك القراءات ويوضّح سبيلها في العربية، ويصحّح ما اعوجّ من دربه، وما نشأ علمُ النحو إلا لفهم النص القرآني أولًا، ولعصمة اللسان من اللحن ثانيًا، ذلك اللحن الذي تسلل إلى بعض قراءاته، والحفاظ على الألسن من انحدارها ووقوعها في الزلل، لا سيّما بعد دخول كثير من الأعاجم الإسلام .

إنَّ القرآن الكريم أصل قواعد النحو، وإذا وردت بعض الكلمات تُخالف المعهود في أسلوب النحو، فذلك لحكمة بالغة؛ منها: الاختصار، والتفنّن في الأسلوب، ومنها: تنبيه الذهن للتأمل، والمعروف في قواعد البلاغة أنَّ ما يُراد تنبيه السامع إليه من المفردات أو الجمل، يُميَّز على غيره؛ إمّا بتغيير نسَقِ الإعراب قصدًا إلى المعاني الثانوية، وإما برفع الصوت في الخطاب، أو غير ذلك[1]، فيبقى القرآن النبع الأصلي لفهم علم النحو، وما صدر خلاف ذلك ما هو إلا من بابِ بعث القارئ لاستخلاص الفنون الكلامية المختلفة، وإن كانت تعتقد الباحثة أنَّ القرآن يواكب كل التطورات ويجاري كل الأساليب فهو العُهدة الموثوقة لكلِّ زمان ومكان .

يقول الدكتور محسن هاشم: " لتعدُّد القراءات القرآنية فوائد جَمّة؛ منها ما يتصل بأصول الفقه، وأحكام التشريع، ومنها ما يتعلّق بالتفسير، وتلمُّس وجوهه التي هي من باب التنوع لا التضاد، ومنها ما يتعلّق بإقامة الحجج البالغة، والبراهين الدامغة على حفظ كتاب الله من أنْ يتطرَّق إليه التصحيف، أو يتسلَّل إليه التحريف، ومن هذه الفوائد :

١- ما يكون لأجل اختلاف حُكمين شرعيين؛ كقراءة (وأرجلِكم) بالخفض والنصب، فقد قرأ نافع وابن عامر، وحفص والكسائي ويعقوب - بنصب اللام عطفًا على (أيديكم)،

---

[1] موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو، المالكي (ص٩).

فيكون حكمها الغسل كالوجه، وقرأ الباقون بخفض اللام عطفًا على برؤوسكم لفظًا ومعنى، والخفض يقتضي فرْض المسح، والنصب يقتضي فرْض الغسل، وكيفية الجمع بينهما أن يُجعَل المسح للّابس الْخُفّ، والغسل لغيره.

٢ – ما في تعدُّد القراءات من عظيم البرهان وواضح الدلالة؛ إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف في القراءات وتنوُّعه، لم يتطرَّق إليه تضاد ولا تناقُض، ولا تَخالُف، بل كلُّه يُصدِّق بعضَه بعضًا، ويُبيِّن بعضه بعضًا، ويَشهَد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة وبرهان قاطع على صدق ما جاء به النبي –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم"[١].

٣ الثراء اللغوي: وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى :﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[٢]؛ قرأ حمزة كلمة :﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾ بالخفض، والباقون بالرفع ﴿ وَالْأَرْحَامُ ﴾ ، وفي قراءته حجةٌ على جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور مِن غير إعادة العامل، وهي لغة صحيحةٌ من لغات العرب[٣].

ونخرجُ من ذلك إلى أنَّه بجانب هذه الفائدة للقراءات في العلوم المختلفة، فكان لابدّ أن يكون للنحوِ النصيب الأكبر من هذه الفائدة .

الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند النحاة

يتفق النحاة على الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، متواترة كانت أم شاذة، ولا خلاف بينهم في ذلك من الناحية النظرية، يدلّ على ذلك ما ألّفوه من الكتب التي تشهد على أنَّهم بنَوا قواعد النحو على الشائع الكثير من كلام العرب الفصيح، وفي المقدمة منه القرآن الكريم وقراءاته.

---

[١] موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن، درويش، (ص٢٣-٢٤).

[٢] [النساء: ١].

[٣] مفتاح، فوائد تعدد القراءات، الموقع الإلكتروني: https://www.alukah.net/sharia/٠/١١٨٧٣٩/

وقد أجمع النحويون على أنَّ القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر السماع؛ لأنه أفصح كلام وأبلغه[١] من جهة، وأثبت في النقل من جهة أخرى، ولذلك ليس ثمة خلاف في حجية النصوص القرآنية[٢]، فهو أعلى درجات التواتر، وهو بهذا دليل قطعيّ من أدلة النحو[٣]، كما أنَّه ليس ثمة خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية: المتواترة والشاذة[٤]، يقول السيوطي: "أمّا القرآن الكريم، فكل ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواءً كان متواترًا أم شاذًّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتجّ بها في ذلك الحرف بعينه، وإنْ لم يجُز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس على نحو، (استحوذ) في قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ﴾[٥]، و(يأبى) في قوله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾[٦]، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعرف فيه خلافًا بين النحاة"[٧]، فهو ذروة الذرى وأصلٌ لكل ما سُمع عن العرب ، ومن أقوى الشواهد اللغوية التي يتخذها النحاة في سياقات دراساتهم المختلفة؛ لأنه يعد التشريع الأول لقواعد اللغة ممّا حفّز الدارسين على تكديس عنايتهم بها، والاستئناس بها في التقعيد النحوي.

---

[١] خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغدادي (ج١/٩).

[٢] أصول التفكير النحوي، أبو المكارم (ص٤٦).

[٣] لمع الأدلة، الأنباري (ص٣٨).

[٤] أصول التفكير النحوي، أبو المكارم (ص٤٦).

[٥] [المجادلة: ١٩].

[٦] [التوبة: ٢٢].

[٧] الاقتراح في أصول النحو، السيوطي (ص١٤-١٥).

وأقرَّ النحاة بحجّية القراءات القرآنية، فهي سنة يجب اتّباعها، إذ قال سيبويه: "إلا أنَّ القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة"[١]، وكذلك يحترم سيبويه رسم المصحف[٢].

وقال الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[٣].

واقتفى النحاة أثر سيبويه، وترسّموا خطاه، وساروا على دربه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، "وأبلَوا أحسن البلاء في توثيق نص القرآن الكريم بالاحتجاج للقراءات، وبيان عللها، ووجوهها، واختلاف قرائها، وأنهم هم الذين هيّؤوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعالة؛ لفهم معانيه، والاجتهاد في أحكامه، وتفصيل آدابه"[٤].

ومن المعلوم أنَّ النحاة بنَوا قواعدهم وأحكامهم وأقيستهم، على الكثير الشائع من كلام العرب، "وإنَّ هذا المنهج النحوي يطرد مع الكثرة الغامرة من آيات القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، وخصوصًا المتواتر منها"[٥]؛ لذا تباينت مواقف النحويين من القراءات القرآنية، فحكم بعضهم عليها باللحن، أو الضعف، أو القلة، أو الشذوذ، أو الرداءة، "وبعضهم كان رفيقًا وسمحًا في هذه الأحكام، وبعضهم رجّح قراءة وأخرى.

يقول البغدادي: "فكلامه –عزّ اسمه– أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه، كما بيّنه ابن جني في أول كتابه المحتسب، وأجاد القول فيه"[٦].

---

[١] الكتاب، سيبويه (ج١/١٤٨).

[٢] المرجع السابق (ج١/ ٥٩).

[٣] معاني القرآن، الفراء (ج١/١٤).

[٤] النحو وكتب التفسير (ج١/٩).

[٥] منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، خاطر (ص١٨٨–١٨٩).

[٦] خزانة الأدب، البغدادي (ج١/٩).

أثر القراءات القرآنية في النحو العربي :

نحن إذا ما تتبّعنا ما ورد في المراجع النحوية من القراءات وما دار حولها من آراء وقواعد تبين لنا الأثر الذي خلفته القراءة في القاعدة النحوية وبنائها، وسأبيّن فيما يأتي أمثلة توضح مدى تأثير القراءات القرآنية في وضع القواعد والأسس النحوية، وفى اختلاف النحاة، ولإيضاح هذه الحقيقة أقول: إنَّ القراءات قد اتخذت في تأثيرها في القواعد النحوية خمسة مظاهر، هي[1]:

١. قراءات تولّدت عنها قواعد نحوية مختلفة، أو شاركت في بناء تلك القواعد.
٢. قراءات أيّدت بها قاعدة نحوية.
٣. قراءات ردّت بها قاعدة نحوية.
٤. قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة.
٥. قراءات تولّدت عنها طرائف نحوية.

وفيما يأتي أمثلة لكل مظهر من هذه المظاهر تبيّن مدى تأثير القراءات على المظاهر الخمس:

أولًا: قراءات تولدت عنها قواعد نحوية مختلفة، أو شاركت في بناء تلك القواعد:

وهذه القراءات التي نتجت منها قواعد أو شاركت في بنائها لا نستطيع حصرها؛ لأنَّ هذه القراءات وهذه القواعد من الكثرة بمكان. وما يدل دلالة واضحة على أنَّ القراءات كان لها أثر كبير في تقعيد كثير من القواعد التي لم تكن موجودة قبل القراءة أو أسهمت بقوة في بناء هذه القاعدة.

ولقد كانت القواعد التي أسهمت القراءات في بنائها، أو عملت على هذا البناء ابتداءً قواعد متنوعة بالنسبة لأصحابها، فمنها القواعد العامة التي لم تنسب إلى شخص أو مذهب، ومنها ما نسب إلى مذهب معين، أو إلى شخصية معينة. فمن القواعد التي أسهمت القراءات في بنائها وهى قواعد عامة ما يلى:

---

[1] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، اللبدي (ص٣٤٧- ٣٦٩).

❖ **قاعدة نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية بعد الرجاء، حملًا للرجاء على التمني(النصب بأن):**

وقد أخذت هذه القاعدة من قراءة حفص لقوله تعالى: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[1].

بنصب (أطّلع)، كما أخذت كذلك من قول القائل[2]:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أوْ دُولاتِها

يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

بنصب (تستريح) بعد الفاء، وقد منع البصريون ذلك وتأولوه بما فيه بُعد، وأقره الفراء[3]، وهو الصحيح لثبوت ذلك في القرآن[4]، في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[5].

❖ **قاعدة نصب أو رفع الفعل المضارع بعد (أنْ) المخففة من الثقيلة، والمسبوقة بفعل من أفعال الرجحان** .أخذت هذه القاعدة من قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[6]،

---

[1] [غافر: ٣٦-٣٧].

[2] البيت لمجهول، من الرجز، معاني الفراء (ج٣/٩).

[3] يُنظر: شرح ألفية ابن مالك، الأشموني (ج٣/٣١٢-٣١٣).

[4] يُنظر: شرح شواهد الأشموني للعيني (ج٣/٣١٢).

[5] [عبس: ٣-٤].

[6] [المائدة: ٧١].

فقد قرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكونُ)، كما قرأها غيرهم بالنصب[1].

ثانيًا: قراءات أُيِّدت بها قاعدة نحوية :

لم يقتصر أثر القراءات في القاعدة النحوية على بنائها أو استنتاجها منها، بل تعدّاه كذلك إلى تأييد القاعدة وتثبيتها، فقد كان العلماء يلقون بآرائهم وقواعدهم يتلمّسون لها ما يستطيعون الحصول عليه من أدلة وشواهد من القرآن الكريم، أو الحديث، أو الشعر والنثر، وبمقدار ما يكون عليه دليل القاعدة من قوة وصحة تكون عليه القاعدة من الثبات والصحة كذلك. ولقد كانت القراءات مجالًا واسعًا للأئمة والعلماء وجدوا فيها من الأدلة ما يتسع لقواعدهم ونظرياتهم سواء منهم البصريون، أم الكوفيون، أم الشاميون، إلا أنَّ الكوفيين ظلّوا في هذا المجال أسبق من غيرهم سواء على مستوى الأفراد، أو المدارس، أو المذاهب، وربما يرجع ذلك لتوافق فكر الكوفة إمامهم في ذلك الكسائي، مع الواقع والمنطق أكثر من غيرهم، ومن القواعد التي حظيت بتأييد القراءات لها ما يأتي:

❖ **الاسم المقترن بأل والمعطوف على منادى:**

وذلك مثل: " يا محمد والغلام" ، وفى مثل هذا المعطوف يجوز الرفع عطفًا على لفظ "محمد" ، ويجوز فيه النصب مراعاة لمحله.

وقد أُيّد وجه النصب بقراءة السبعة لقوله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[2]، كما أيّد الرفع – الطيرُ – بقراءة اختارها الخليل وسيبويه[3].

---

[1] شرح ألفية ابن مالك للأشموني (ج٣/٢٨٣)، يُنظر: معجم القراءات القرآنية (ج٢/٢٣١).

[2] [سبأ: ١٠].

[3] أوضح المسالك، ابن هشام (ج٣/٨٧)، معجم القراءات القرآنية (ج٥/١٤٦).

❖ **رفع الفعل المضارع الدال على الحال بعد (حتى):**

أيّدت هذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[١]، وذلك برفع الفعل المضارع لدلالته على الحال، وذلك حسب قراءة نافع[٢].

ثالثًا: قراءات ردت بها قاعدة نحوية:

لم تقتصر مهمة القراءات على توليد القاعدة النحوية، أو دعمها وتأييدها بل كانت في بعض الأحيان ناقضًا لهذه القاعدة ودافعًا لها، فقد اعتمدت بعض المذاهب كما اعتمد بعض النحاة على القراءات في نقض ما قد يرى غيرهم من آراء لم تنل موافقتهم، أو تأييدهم، فنراهم قد اتخذوا من القراءة دليلًا عكسيًّا على صواب ما يرون وخطأ ما يراه غيرهم، ومن ذلك ما يأتي:

❖ **قاعدة بناء (حيث) على الضم وعدم جواز إعرابها:**

وقد نقضت هذه القاعدة بجواز إعرابها في ذلك على قراءة من قرأ (حيثِ) بالكسر[٣] في قوله تعالى: ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٤].

رابعًا: قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة:

كانت القراءات أحيانًا سببًا في اختلاف النحاة في توجيه الآية القرآنية من حيث إعرابها، ومن ذلك ما يأتي:

- قراءة ابن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[٥]، بنصب قلبه، وهي قراءة شاذة، وقف النحاة في إعراب هذه الكلمة كما يأتي: يرى مكي ابن أبي

---

[١] [البقرة: ٢١٤].

[٢] مغني اللبيب، ابن هشام (ج١/١٢٦)، معجم القراءات القرآنية (ج١/١٦٥).

[٣] معجم القراءات القرآنية (ج٢/٤٢٥).

[٤] [الأعراف: ١٨٢]

[٥] [البقرة: ٢٨٣].

طالب أنَّها تمييز، ويضعّفه ابن هشام، ويعربها تشبيهًا بالمفعول به، أو بدلًا من اسم (إنَّ)[١].

- قراءة قوله تعالى: ﴿ هَيْتَ لَكْ ﴾[٢]، فقد قرئت كلمة (هيت) بفتح الهاء كما قرئت بكسرها، فعلى الأولى تعرب اسم فعل ماض بمعنى " تهيّأت" ، أو اسم فعل أمر بمعنى " أقبل"، وعلى قراءة الكسر تكون فعلًا بمعنى " تهيأت[٣].

خامسًا: قراءات تولّدت عنها طرائف نحوية:

لقد استحدثت القراءات بعض الغرائب النحوية التي بَعُدت عن المألوف بين الناس، وهذا يعني أنَّ القراءة قد نتجت عنها قاعدة غير مألوفة أو شائعة، ولعلّ ذلك من الأسباب التي جعلت القواعد النحوية أكثر من أنْ تحصر، كما أنَّها من الأسباب التي جعلت بعض النحاة يقولون تلك العبارة المشهورة : عجبت لنحوي يخطئ، بمعنى أنّ مجال الكلام وتعدّد الوجوه في القول الواحد له من القواعد ما يبرّره ويصححه دون أنْ يستطيع أحد تخطئته، طالما أنّ له ما يؤيده من صريح القول ومأثورة[٤].

ومن أمثلة القراءات التي تولدت عنها مثل هذه الغرائب ما يأتي:

❖ **جر (لات) للزمان:**

لات تتكون من حرفين لا النافية وتاء التأنيث للمبالغة في النفي، ومعروف أنّ (لات) تنصب ما بعدها، ولكنَّ الفراء يرى أنَّها قد تجرّ الزمان الواقع بعدها[٥]، وقد اعتمد في هذا القول على من قرأ قوله تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ

---

[١] مغني اللبيب، ابن هشام (ج٢/٥٧٢).

[٢] [يوسف: ٣٢].

[٣] مغني اللبيب، ابن هشام (ج١/٣٠).

[٤] يُنظر: أثر القرآن والقراءات (ص٣٦٤).

[٥] شرح الألفية، الأشموني (ج١/٢٠٦).

مَنَاصٍ ﴾[1]، بجر لفظ (حين)، ولا يخفى ما في ذلك من الغرابة والخروج عن المألوف في مثل هذا اللفظ.

❖ **معاملة (لم) الجازمة معاملة (لن) الناصبة، ونصبها للفعل المضارع بعدها[2]:**

والمعهود عن(لم) أنَّها تجزم الفعل المضارع بعدها، وقد ذكر بعض النحويين أنَّها تنصب كـ (لن)[3]، وقد بنيت هذه الوجهة من قراءة قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[4]، بنصب الفعل المضارع، وفى ذلك من الغرابة ما يغني عن ذكره، الأمر الذى جعل ابن هشام يتعقّبه بقوله: "وفيه نظر إذ لا تحلّ لن هنا وإنّما يصحّ أو يحسن حمل الشيء على ما يحلّ محله"[5]، وقد خرجت هذه القراءة على أنّ الفعل مؤكَّد بالنون المخففة يُفتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت[6].

❖ **نصب الفعل المضارع بعد الحصر إذا كان مقترنًا بالفاء:**

أُخِذت هذه القاعدة من قراءة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[7]، نصب الفعل المضارع لاقترانه بالفاء ووقوعه بعد إنّما الحاصرة، ولم يتوفر في هذه الآية ما يبرر نصب المضارع بالشروط والحالات التي عهد عليها نصبه إذا اقترنت بالفاء[8].

---

[1] [ص: ٣].

[2] مغني اللبيب، ابن هشام (ج١/٢٧٧).

[3] شرح الألفية، ابن عقيل (ج٢/٢١٨).

[4] [الشرح: ١].

[5] البرهان، الزركشي (ج٤/٣٨٠).

[6] مغني اللبيب، ابن هشام (ج١/٢٧٧).

[7] [البقرة: ١١٧].

[8] أثر القرآن والقراءات، اللبدي (ص٣٦٦).

وبذلك يتضح أنَّ مجال القراءة كان أوسع من أنْ يُستدل بها على قاعدة مشهورة بل تعدَّاه إلى بناء وتأييد قواعد تُعدّ في حقيقتها من الغرابة بمكان، ولقد كان من القراءات كذلك ما تبدو في ظاهرها مخالفة للقواعد النحوية، وهي في واقعها ليست بغريبة، ما جعلها سببًا للجدل والنقاش، إذ كان للنحويين إزاءها مواقف متعددة، ويختلفون فيما بينهم، حتى سُجِلّت لهم قراءاتٌ كثيرةٌ دار حولها نقاش عريض، ما يدلّ على أنَّهم بالفعل يمضون أوقاتهم للنظر فيها[1].

[1] يُنظر: أثر القرآن والقراءات، اللبدي (ص٣٣٦-٣٦٧).

المبحث الثالث
موقف العلماء من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة في علم النَّحو

كان اهتمامُ النّحاة بالقراءات القرآنية جليًّا، فهم مَنْ أخذوا بشروط القراءة المقبولة – غالبًا – ولكنّهم قبلوا القراءة النادرة والشاذة – أحيانًا – بعد أنْ أخضعوها لمقاييسهم، فهم – مثلًا – لم يقبلوا "قراءة أحد من القرّاء إلّا إذا ثبت أخذه عمَّن فوقه بطريق المشافهة والسماع، حتّى يتّصل الإسناد بالصحابي الذي أخذ عن رسول الله [1] –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

ومع ذلك كان ابن الجزري يقبل كلَّ قراءة؛ "لأنَّ القراءة سنَّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[2].

المطلب الأول: منهج البصريين والكوفيين في تناوُل القراءات:

كان البصريون ينظرون إلى القراءات نظرة حيطة وحذر، ولا يقبلون منها إلا ما اتفق مع القواعد التي أسَّسوها، يقول عبد الحميد السيد طلب: "وإذا كان البصريون قد جعلوا القرآن الكريم وقراءاته مصدرًا من مصادرهم، فإنهم لم يأخذوا القراءات في مجملها مصدرًا لهم، وإنّما أرادوا أن يطبّقوا عليها قواعدهم ومقاييسهم.. فما وافق تلك القواعد والمقاييس دون حاجة إلى تأويل قبلوه في الدرجة الأولى، وما طابقها مع التأويل اعتبروه في الدرجة الثانية، أما ما لم يوافق مقاييسهم وقواعدهم – ولو بالتأويل– فقد رفضوه واعتبروه نادرًا أو شاذًّا"[3].

نلاحظ مما سبق أنَّ البصريين تشدّدوا في قبول القراءات القرآنية، فما وافق مقاييسهم قبلوه وما خالفها رفضوه ولو بالتأويل.

يقول محمد خير الحلواني: "إنَّ النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تَخرُج عن قراءة الجمهور، فمنهم مَن ردَّ بعضها، وقَبِل بعضًا آخرَ، ومنهم مَن جعل قراءات القرآن كلها حُجة"[4].

---

[1] مباحث في علوم القرآن، الصالح (ص٢٥٠).

[2] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ج١/١٠-١١).

[3] تاريخ النحو وأصوله، طلب (ص٨٢).

[4] أصول النحو العربي، الحلواني (ص٣٧).

تقول خديجة الحديثي: "فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون، أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، واعتبارها أصلًا من أصول الاستشهاد، فهو ليس من منهج البصريين؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حُجة إلا ما كان موافقًا لقواعدهم وأقْيِسَتهم، وأصولهم المقرَّرة، فإن خالَفتها ردُّوها، في حين كانت القراءات مصدرًا من مصادر النحو الكوفي"[١].

يقول مهدي المخزومي: "والقراءات مصدر مهم من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها"[٢].

وقد ذكرت خديجة الحديثي أنَّ مِن النحاة مَن توسَّط، فأجاز الاستشهادَ بها لا القياس عليها[٣].

وقد رفض عبد العزيز الدليمي تعميم وإطلاق الحكم القائل: إنَّ البصريين ردُّوا القراءات الشاذة، والكوفيين قد قبِلوها على الإطلاق، فيقول في ذلك: "أما ما نقلوه من أنَّ الكوفيين هم الذين اعتمدوا على القراءات وقاسوا عليها، وأنَّ البصريين وحْدهم هم الذين رفضوا بعض القراءات؛ لأنها تخالف أصولهم وأقيستهم – فهو قولٌ غير سديد"[٤]، فموقف النحاة واللغويين من القراءات موقف موحَّد لا يختلف فيه كوفي عن بصري، والحق أن كثيرًا من النحاة قد وقفوا من بعض القراءات موقفًا مجانبًا للصواب، ولكن هؤلاء النحاة لم يكونوا كلّهم بصريين، فكما كان منهم بصريون؛ أمثال: المازني (ت٢٤٩هـ)، والمبرد (ت٢٨٥هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)، كان منهم أيضًا كوفيون؛ أمثال: الكسائي (ت١٨٩هـ)، والفراء (ت٢٠٧هـ)، بل ربما كان الكسائي هو الذي بدأ تَخطئة القرَّاء؛ إذ نرى الفرّاء يتوقَّف في كتابه (معاني القرآن) مرارًا؛ ليقول: إنَّ الكسائي

---

[١] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الحديثي (ص٤٧).

[٢] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المخزومي (ص٣٨٤).

[٣] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الحديثي (ص١٣٨).

[٤] الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط، الدليمي (ص٨٠).

كان لا يُجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك، ويُفهَم من بعض نصوص معاني القرآن للفراء أنَّه يَرُدُّ بعض القراءات، ويَرمي بعض القرَّاء بالوهْم"[١].

والذي يدلّ على هذا ما ذكره الدكتور شوقي ضيف، من أنَّ الكسائي والفراء قد فتَحا للبصريين التالين لهما تَخْطئة بعض القراءات، بينما أغلق الكوفيون الذين خلَفوهما هذا الباب، وإنّ القارئ لكتاب سيبويه لا يجد تَخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد منها، بل إنّ سيبويه قد صرَّح بقَبولها جميعًا مهما كانت شاذَّة عن مقاييسه؛ حيث قال سيبويه: القراءة لا تُخالَف؛ لأنها السُّنة"، وأنّ الخليل شيخ سيبويه كان يَحترم القراءات ولا يَطعُن فيها[٢].

نماذج من مواقف النحاة من القراءات:

موقف سيبويه (ت١٨٠ه)-:

كان القرآن الكريم وقراءاته مصدرًا مهمًّا لسيبويه، حينما وضع القواعد، ودوّن الأصول، ومن المعلوم أنّ الكتاب هو خلاصة الفكر النحوي لأئمة النحو السابقين، هو إمام النحاة ومثلهم الأعلى الذي احتذَوه وبنوا عليه في الأحكام والشواهد، وإنْ كان قد خالفه الكثير منهم.

تقول خديجة الحديثي: "أمّا سيبويه – شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يُخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم التي وضعوها، وإنْ كانت من القراءات السبع التي اعتُمِدت ونُقِلت نقلًا متواترًا عن الرسول –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– وصحابته – رضيَ اللهُ عنهم– عند أكثر الباحثين – فلم يَعِب قارئًا، ولم يُخطِّئ قراءة، بل كان يذكرها؛ ليُبين وجهًا من العربية فيها، وليُقوِّي بها ما ورد عن العرب، وإنْ كانت القراءة من القراءات المفردة، لا يردّها ولا يَصِفها بالشذوذ أو الخطأ، ولا يصف القارئ بالخطأ أو يَطعُن فيه، إنما يُحاول تخريجها على إحدى لغات العرب، وهو الذي يعدّ اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة، وليس المتكلم بها مخطئًا، فكيف يُخطِّئ القرَّاء وهم أئمة المسلمين وأعلامهم، وما قرؤوا به لا يُخالَف؟!"[٣].

---

[١] الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط، الدليمي (ص٨٠).

[٢] يُنظر: المدارس النحوية، ضيف (ص١٥٧).

[٣] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الحديثي (ص٥١).

ورغم أنَّ سيبويه يخضع – أحيانًا– القراءات للقياس النحوي، فهو يرى – مثلًا – أنَّ (ما) في قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[1] عاملة عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، إلاَّ أنّ بني تميم يرفعون الخبر إلا مَن عرف منهم كيف هي في المصحف[2]. ولكنّه يشاطر التميميّين رأيهم في عدم إعمال (ما)، ويرى ذلك هو الأقيس؛ لأنّها حرف، وليست فعلًا، فهي لا تشبه (ليس) من ناحية الفعلية، و(لا) من ناحية الإضمار، وفي ذلك يقول: "وأمَّا بنو تميم فيُجْرونَها – أي يُجرُون الحرف ما – مَجرى: أما وهل، وهو القياس؛ لأنّها ليست بفعل، وليست: ما كـ: ليس، ولا يكون فيها إضمارٌ "[3].

والأخذ بالقياس في القراءات عند سيبويه لا يمنعه من أنْ يصرّح في كتابه أنَّ القراءة سنّة، وليست مجالًا للاجتهاد والاختيار، وفي مثل ذلك يقول: " فأمّا قوله عزّ وجل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شيءٍ خَلقنَاهُ بِقدَرٍ ﴾ [4]، فإنّما جاء على: زيدًا ضربته، وهو عربي كثير. وقرأ بعضهم: ﴿ وأمَّا ثمودَ فَهَدينَاهُم ﴾[5]، إلا أنَّ القراءة لا تُخالَف لأنَّها السنَّةُ[6]، وإنْ رأى الرّفع في (ثمود) أجود.

استعانَ سيبويه بالقراءات النّادرة والحروف المخالفة في بناء أصوله مثلما استعان بالقراءات المعروفة، وقد اهتم بأنْ تتوافق مع مقاييسه، وتوزّعت في مواقع مختلفة من كتابه، ، وهذا إشارة خفيّة منه للباحثين فيما بعده لعدم إهمال القراءات النادرة، وأنّه قد يوجد بها ما لم يوجد في المشهور منها.

فأجاز قراءة بعضهم[7]: ﴿ وإِنْ تُبدُوا مَا فِي أَنفُسِكُم أو تخفُوه يُحَاسبْكُم بِه الله فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ ﴾[1] نَصْبَ (يغفر) التي عطفت على جواب الشّرط بإضمار(أنْ) بعد الفاء[2].

---

[1] [يوسف: ٣١].

[2] الكتاب، سيبويه (ج١/٢٨).

[3] المرجع السابق (ج١/٢٨).

[4] [القمر: ٤٩].

[5] [فصّلت: ١٦].

[6] الكتاب، سيبويه (ج١/٧٤).

[7] البحر المحيط، قراءة ابن عباس والأعرج (ج٢/٣٦٠).

وأجاز قراءة ناس[٣] من الكوفيّين: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أيَّهم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٤] نَصْبَ (أيّهم) على الإضافة.

وعدَّ هذه القراءات مقياسًا يقيس عليه، كقياسه مع الخليل قولهم: "لا سيَّما زيدٌ" على: ﴿ إنَّ الله لا يستَحْيِي أنْ يَضْرِبَ مثلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾[٥] برفع (بعوضة) على أنها خبر مبتدأ محذوف (الذي هو بعوضة)، أما القراءة بنصب (بعوضة)على أنها بدل من مثلًا[٦].

حتَّى إنَّه في مواضع يعدّها أصلاً يخرج عليها القراءة المشهورة، كما فعل في قوله تعالى: ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيد ﴾[٧]. قال: " فرفعه من وجهين: على شيء لديّ عتيد، وعلى: ﴿ وَهَذا بَعلِي شَيخٌ ﴾[٨]. يريد: أنَّ (عتيد) مرفوع على النّعت من (ما)، أو على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف. أي: هو عتيد[٩].

ومجمل القول: إنَّ سيبويه كان وفيًا لسنّة القراءة، لا يبخل عن وصف بعضها بالقوة. إنْ توفَّرت لها شروط القوة أو الحسن، إنْ وافَقت الذّائع المَعروف مِن كلامِ العربِ، الّذي يتوخّى فيه ضبط لغة القرآن وصونها من التّحريف.

---

[١] [البقرة : ٢٨٤]، (فَيَغْفِرُ).

[٢] الكتاب، سيبويه (ج٣/٩٠).

[٣] مختصر في شواذ القرآن، قراءة معاذ الهراء وطلحة بن مصرف (ص٨٦).

[٤] [مريم : ٦٩]، (أيُّهم).

[٥] [البقرة : ٢٦]. (بَعُوضَةً).

[٦] مختصر في شواذ القرآن، قراءة رؤبة بن العجاج (ص١).

[٧] [ق : ٣٣].

[٨] [هود : ٧٢]، (شيخًا).

[٩] الكتاب، سيبويه (ج٢/١٠٦).

موقف الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ):

أمَّا الأخفش (سعيد بن مسعدة)، فقد عُرِف باحترامه رسم القرآن[١]، ومع ذلك ما كان ليتورَّع عن رفض كثير من القراءات المشهورة ووصفها باللّحن[٢] والرّداءة[٣].

يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "ولأبي الحسن الأخفش آراء من هذا القبيل، فربما نعَت لغة القراءة بالشذوذ، كما فعل في قراءة من جمع بين الهمزتين في ﴿ آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾[٤]، ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[٥]، قال: كل ذلك يَهمزون فيه همزتين، وكل هذا ليس من كلام العرب، إلا شاذًّا، ونعَت بالشذوذ –أيضًا– قراءة مَن قرأ: ﴿ اشتَرَوِا الضلالة ﴾"[٦].

يقول الأخفش الأوسط: "أما قوله: ﴿ أَنُؤْمِنُ كَمَآ آمَنَ السُّفَهَآءُ أَلا إِنَّهمْ هُمُ السُّفهآءُ ﴾[٧]، فقد قرأهما قوم مهموزتين جميعًا، وقالوا: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[٨]، وكل هذا ليس من كلام العرب إلا شاذًّا، ولكنْ إذا اجتمعت همزتان معًا، ليس بينهما شيء، فإن إحداهما تُخفَّف في جميع كلام العرب إلا في هذه اللغة الشاذة القليلة"[٩].

وقال أيضًا: "وقد قرأ قوم وهي لغة لبعض العرب: ﴿ اشْتَرَوِا الضَّلاَلَةَ ﴾[١٠]، لَمَّا وجَدوا حرفًا ساكنًا قد لقِي ساكنًا، كسَروا كما يَكسرون في غير هذا الموضع، وهي لغة شاذَّة"[١].

---

[١] معاني القرآن، الأخفش (ج١/٦١-٦٢).

[٢] المرجع السابق (ج١/ ٢٤٧)

[٣] المرجع نفسه (ج١/ ٣٢٩)

[٤] [البقرة: ١٣].

[٥] [البقرة: ٦].

[٦] أصول النحو العربي، الحلواني (ص٣٧).

[٧] [البقرة : ١٣].

[٨] [البقرة : ٦].

[٩] معاني القرآن، الأخفش (ج١/٤٥).

[١٠] [البقرة : ١٦].

فالأخفش حكم بالشذوذ على قراءة من كسر الواو؛ لئلا تلتقي مع الساكن الآخر في الفعل (اشتروا)، وقد علَّل ردَّه القراءةَ بقوله: "فإذا كان ما قبلها –أي الواو– مفتوحًا، لم يكن بُدٌّ من حركة الواو؛ لأنك لو ألقيتَها، لم تَستدل على المعنى؛ نحو: ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ ﴾[٢]، وحَرَّكتَ الواو بالضم؛ لأنك لو قلتَ: "اشْتَرا الضلالة"، فألقيتَ الواو، لم تَعرِف أنَّه جمعٌ، وإنما حرَّكتها بالضم؛ لأن الحرف الذي ذهب من الكلمة مضموم، فصار يقوم مقامه"[٣].

علَّل الأخفش في نصّه السابق ردَّه القراءة، وذكر أنَّ التاء التي قبل الواو طالما أنَّها مفتوحة، فليس هناك مَفرٌّ من تحريك الواو وعدم تسكينها، وأنَّ حذف الواو سوف يُخِل بالمعنى، فيَختلِط المفرد بالجمع، فإذا قلت: ﴿ اشترَا الضلالة ﴾[٤]، لم يَدرِ المتكلم أهو مفرد أم جمع!

موقف المبرد (ت٢٨٥هـ):

أمَّا المبرّد محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، فاعتني بالقراءات المشهور منها والنّادر، وحضّ على موافقتها مع مقياسه النّحوي ضاربًا الصّفح عن سنّتها متعلّلًا بضرورة التّحليق بأسلوب القرآن، وحمله على أشرف المذاهب في العربيّة[٥].

فقد كان المبرد يُعزِّز أقيسته بالقراءات، حيث استشهد بقراءة أُبَي، وعبد الله بن مسعود، والحسن البصري، والأعرج، وأبِي عمرو بن العلاء"[٦].

إضافة لذلك دعا لتجنُّب الأخذ بالقراءات الشاذة لما في ذلك من ضرر على اللغة والنّحو، ومن هنا كان قوله المعروف: "إذا جعلت النّوادر والشّواذ غرضك كثرت زَلاتك "[٧]. ومع ذلك فإنَّ

---

[١] معاني القرآن، الأخفش (ج١/٥١).

[٢] [البقرة : ١٦].

[٣] معاني القرآن، الأخفش (ج١/٥٠).

[٤] [البقرة : ١٦].

[٥] الكامل في اللّغة والأدب، المبرد، (ج٣/٣٩).

[٦] المقتضب، المبرد (ج٢/٢٠٢)، (ج١/٢٣٨).

[٧] الأشباه والنظائر، السيوطي (ج٣/٤٩).

رفض المبرّد بعض القراءات – حتّى المشهور منها– ووصفه لها باللَّحن[١] والغلط[٢] والقبح[٣]، وعدم الجواز[٤]، وحَمْل بعضها على الضّرورة الشعريّة[٥] لا يعني أنّه لم يرتض قراءات أخرى، فهو ارتضى كلّ ما وافق مذهبه. فقراءة ابن عباس: ﴿ لَم يَمْسَسْهُ نارٌ﴾[٦] بعدم إلحاق تاء التّأنيث للفعل مقبولة عنده؛ لأنَّ فاعله مؤنّث غير حقيقي[٧]، والمبرد بصريّ، وهذا مذهب البصريين.

إنَّ المبرد قَبِلَ ما وافق مذهبه النّحوي، ورفض ما لم يوافقه، ووقف من بعضها موقف الحذر، واحتجَّ لِمَا أخذه أحيانًا بالقرآن والشّعر، فهو لم يُعد القراءة معيارًا للرفض والقبول، وإنما عدّ مذهبه النحوي هو الحاكم لما يوافق فكره.

موقف الكسائي (١٨٩هـ):

احتج الكسائي النحوي والقارئ بالقراءات، وأيّد بها كلّ ما ينتهي إليه من لغات العرب وأشعارها دون أن يخرج على المقياس النّحوي، فقرأ (يقول) في قوله تعالى: ﴿ وَزُلزِلُوا حتّى يقولَ الرَّسُولُ﴾ [٨] بالرّفع على أنّ حتى حرف ابتداء، ولا تقدّر بعده أنْ، ثمَّ عاد إلى النَّصب وتكون حتى هنا بمعنى إلى أي إلى أن يقولَ[٩].

---

[١] المقتضب، المبرد (ج ١٣٤/٢).

[٢] مشكل إعراب القرآن، القيسي (ج١٤١/٢).

[٣] إعراب القرآن، النحاس (ج١٩٨/٣).

[٤] المرجع السابق (ج١٨٤/١).

[٥] المقتضب، المبرد (ج١٧١/٢).

[٦] [النور: ٣٥]، (تمسسهُ).

[٧] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (ج٢٦٢/١٢).

[٨] [البقرة : ٢١٤]، (يقولَ).

[٩] معاني القرآن، الفراء (ج١٣٣/١).

وعُرف عنه أنَّه ما كان ليتشدَّد في موقفه من الرَّسم القرآني[١]، عندما كان يُقبِل على القراءات، ومع ذلك كان يقف من بعض القراءات موقف الحذر، فيقول –مثلًا– لا أعرف[٢].

أمَّا القراءات النادرة فقبلها بل وبنى عليها بعض القواعد الجديدة، فأجاز قراءة: ﴿ إنَّ الله ومَلائِكَتُه يُصَلُّونَ عَلَى النّبي ﴾[٣] برفع الملائكة[٤] بالعطف على محل اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر[٥]، وهو من قبل قراءة (أطهرَ) بالنّصب وخرّجها على الحال[٦]، ففي قوله تعالى: ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٧]، برفع كلمة (أطهرُ) على أنَّها خبر لهؤلاء وهي مبتدأ، ولكنّنا نجد عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وغيرهما يقرآنها بالنصب، في الوقت الذي يضعف فيه سيبويه هذه القراءة، بينما يصححها ابن جني بتخريج (أطهرَ) على أنَّها حال من (هنَّ) أو (بناتي) والعامل فيه معنى الإشارة[٨].

يضاف إلى ما سبق أنَّ الكسائي وجّه بعض القراءات موضّحًا رأيه النّحوي فيها، فوجّه قراءة[٩] مجاهد: ﴿ كُتِبَ عَلَيكُم الصّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الّذينَ مِن قَبلِكُم شهرُ رمضانَ﴾ [١٠] على معنَى: "كُتبَ عَليكُم الصّيامُ، وأن تصومُوا شهرَ رمضانَ" [١١].

---

[١] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (ج١٤/٣٥٢).

[٢] معاني القرآن، الفرّاء (ج٢/٣٧٧).

[٣] [الأحزاب: ٥٦].

[٤] مختصر في شواذ القرآن، رواية عبد الوارث عن أبي عمرو (ص١٢٠).

[٥] إعراب القرآن، النحاس (ج٢/٦٤٥).

[٦] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري (ج١٥/٤١٥-٤١٦).

[٧] [هود: ٧١].

[٨] المحتسب، ابن جني (ج١/٣٢٥-٣٢٦).

[٩] مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه (ص١٢).

[١٠] [البقرة : ١٨٣].

[١١] إعراب القرآن، النحاس (ج١/٢٣٧).

وهكذا فالكسائي ما كان يطعن في القراءة –ولو كانت بعيدة– بل كان يجد لها مخرجًا يجعلها مقبولة في الاستعمال النّحوي واللغوي.

موقف الفراء (٢٠٧هـ):

والفرّاء يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) نحوي شُغف بلغة القرآن وقراءاته، وهو من أكثر النّحاة ولعًا بفنونه، ومن أقواله: "الكتابُ أعرب وأقوى في الحجَّةِ من الشّعر"[١].

وقد ارتضى القراءات المشهورة، ما خلا بعضها[٢] التي أعمل فيها مقياسه فأباها، وإن كان موقفه العام التَّسليم والإجلال. أمَّا القراءات غير المشهورة، فهي عندهُ ثلاثةُ أنواع: الحروف المخالفة، والقراءات الأحادية وغير المشهورة، والوجوه النحويّة التي أجازها في الآيات، وكان معظمها قراءات شاذّة.

واستخدمَ في حديثهِ عَنِ القراءات: (قراءة بعضهم)، وأكثَرَ مِن استخدامها إكثارًا واضحًا، ومن ذلك قوله في قراءة قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةٌ ﴾ [٣]: ورفعها بعضُهم [٤].

ووصفَ بعضَ القراءات بالقلّة، كقوله في قراءة: ﴿ مَا كانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَولِيَاء ﴾[٥]:

"والقرّاء مُجتَمِعةً على نَصبِ: نتَّخِذَ إلاّ أَبَا جَعفَر المدني، فإنّه قرأ بالضمّ. وهو على شذوذه وقلّة مَن قرأ به قد يجوز"[٦].

---

[١] معاني القرآن، الفراء (ج١/١٤).

[٢] معاني القرآن، الفرّاء (ج٢/٨١–٨٢).

[٣] [الكهف: ٥]، (كَلِمَةً).

[٤] معاني القرآن، الفرّاء (ج١/٢٦٩).

[٥] [الفرقان : ١٨]، (نَتَّخِذَ).

[٦] معاني القرآن، الفرّاء (ج٢/٢٦٤).

موقف ثعلب (٢٩١هـ):

أمَّا ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)، فتبع أساتذته في كلّ ما يقولون، وسار على نهجهم في النظر إلى القراءات، بل كان يفوقهم احترامًا لها. قال: "إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضّل إعرابًا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام النّاس فضَّلت الأقوى" [١].

أمّا القراءات النادرة، فموقفه لا يخرج عن موقف سابقيه في قبولها، فتراه يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في حذف المبتدأ لـ (شيخ) في حرف ابن مسعود: ﴿ وَهَذَا بَعلِي شَيخٌ ﴾ [٢]. قال: "إذا كان مدحًا أو ذمًّا استأنفوه"[٣]، ويسير على نهج الكسائي في تخريجه لقراءة[٤] الحسن: ﴿ لا يُحِبُّ اللهُ الجهرَ بالسُّوءِ مِن القولِ إلاَّ مَن ظَلَم ﴾[٥] ببناء (ظلم) للمعلوم. قال: "قال الكسائي: هذا استثناء يعرض، ومعنى يعرض استثناء منقطع"[٦].

من هذا المنظور فإنَّ ثعلبًا ما كان ليخرج عن دائرة القبول للقراءات المشهور منها والنادر عن أساليب سابقيه في معالجتهم لها وتوافقها للقياس، بل كان مثلهم في حرصه على انسجامها مع القواعد النّحوية، بما يناسب المقياس النّحوي الذي يرى فيه كغيره من النّحاة الفيصل في عملية القبول والرّفض لهذه القراءة أو تلك.

---

[١] الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (ج٨٣/١).

[٢] [هود: ٧٢]، (شيخًا).

[٣] مجالس ثعلب، أبو العباس (ج٣٦٠/٢).

[٤] مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه (ص٣٠).

[٥] [النساء: ١٤٨]، (ظُلِمَ).

[٦] مجالس ثعلب، أبو العباس (ج٢٧٠/١).

الفصل الثاني
آراء الكسائي في شروح قواعد الإعراب

تحليل المسائل النحوية

يتضمن هذا الفصل إحصاءً لعدد من المسائل، التي وردت في شروح قواعد الإعراب، مع شرحها وترتيبها وفق أبواب الكتاب، وهذه الشروح ستسهل على القارئ الرجوع إلى المسائل بشكل منتظم وسريع.

مسألة: (ما) في قوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[1] :

يقول محمد بن عبد الكريم: "ولهذا أي: لأجل وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية المركبة بحرف الجر، ردّ الكسائي على المفسرين قولهم في ﴿بما غفر لي ربي﴾ أنَّها استفهامية.

مقول القول حاصله: لما كان حذف ألف (ما) الاستفهامية واجبًا عند دخول حرف الجر عليها يثبت أن (ما) في ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[2] ليست استفهامية لوجود ألف في (ما). قال الزمخشري في الكشاف: فإن قلت: ما في قوله: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[3]، أي الماءات هي؟: قلت المصدرية أو الموصولة؛ أي بالذي غفر لي ربي؟ فطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزًا. انتهى.

فإذا فهمت ما تلونا عليك من كلام الرضي، والعلامة الزمخشري، عرفت أن ردّ الكسائي مردود؛ لأن الحذف أكثري لا دائمي"[4].

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند الكافيجي والزيلي وعبد الكريم، والقيصري، يقول الكافيجي: "وتقرير الرد أنَّها –ههنا– ليست باستفهامية، إذ لو كانت استفهامية لما ثبت ألفها –هنا–، لكنها قد تثبت فلا تكون استفهامية، فتكون مصدرية، فتكون مع مدخولها بمعنى المصدر، فيكون الجار

---

[1] [يس: ٢٧].

[2] [يس: ٢٧].

[3] [يس: ٢٧].

[4] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص١٥٨).

مع المجرور متعلقان بيعملون، .. والجواب أنا نقول: لا نسلم لزوم حذف ألفها، إذا كانت استفهامية، وكانت مجرورة"[١].

يقول الزيلي: "ولهذا أي: لوجوب حذف ألفها، ردّ الكسائي على المفسرين قولهم في ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[٢]، إنَّها: أي كلمة (ما) استفهامية. وإنما هي مصدرية، تقديره: يا ليت قومي يعلمون بمغفرة ربي إياي، قال البيضاوي –رحمه الله– في تفسير هذه الآية، بعد قوله ما خبرية أو مصدرية: "والباء في بما صلة يعلمون، أو استفهامية والألف على الوصل، والباء صلة غفر، أي: بأي شيء غفر لي ربي"[٣].

يقول القيصري: "إن ما في هذه الآية ليست استفهامية، وإلا فيجب حذف ألفها بسبب الجار، لكن لم تحذف فتكون مصدرية أو موصولة؛ أي: بالذي غفر لي ربي، ويمكن الجواب بأنه: لِمَ لا يجوز أن يكون حذفها أكثريًا"[٤].

يقول محمد بن عبد الكريم: "حاصله لما كان حذف ألف ما الاستفهامية واجبًا عند دخول حرف الجر عليها ثبت أن "ما" في ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[٥] ليست استفهامية لوجود الألف فيها"[٦].

إذا دخلت حروف الجر على ما الاستفهامية، وجب حذف الألف، نحو: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[٨]، وحذفها للفرق بين الاستفهام والخبر، وكان

---

[١] شرح قواعد الإعراب، الكافيجي (ص٤٧٠-٤٧٣).

[٢] [يس: ٢٧].

[٣] حل معاقد القواعد، الزيلي (ص٣٠٢).

[٤] شرح الفضيض، القيصري (ص١٥٤).

[٥] [يس: ٢٧].

[٦] كاشف القناع والنقاب، محمد بن عبد الكريم (ص٢١٣).

[٧] [النازعات: ٤٣].

[٨] [يس: ٢٧].

الحذف في الاستفهامية؛ لأنَّ آخرها منتهي لفظًا وتقديرًا، بخلاف الموصولة أو المصدرية، وكما تحذف الألف في الاستفهام تثبت في الخبر، ولهذا ردّ الكسائي قول بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[1] إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية.

فلا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه، لهذا ردَّ الكسائي قول المفسرين.

خلاصة القول: ويتبيَّن مما سبق موافقة شُرَّاح قواعد الإعراب للكسائي في تخريج الآية بأنَّ (ما) لا تكون فيها استفهامية، وإلا لتمَّ حذف ألفها، وإن ذهبوا إلى أن حذفها أكثري لا دائمي، وإنما مصدرية، أي: بغفران ربي، ويبعد أن تكون استفهامية؛ لأنَّ إثبات ألف (ما) الاستفهامية مختص بالشعر، فهو محمول على الضرورة.

مسألة: جواز إضافة (حيث) إلى المفرد:

يقول ابن جماعة: " وندر إضافتها –يقصد حيث– بعد المفرد، والكسائي يقيسه"[2].

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن جماعة والقوجوي، وهما يخالفان الكسائي في إضافة حيث إلى المفرد.

وحيث ظرف مبني، يدل على المكان، ملازم للإضافة، تكثر إضافته إلى الجمل، وتندر إضافته إلى المفرد كقول الراجز[3]:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لاَمِعَا

فـ (حيث) مضافة إلى سهيل.

---

[1] [يس: ٢٧].

[2] أقرب المقاصد في شرح القواعد، ابن جماعة (ص١١).

[3] لا يعرف قائله، ينظر: المفصل، ابن يعيش (ص٢١١)، همع الهوامع، السيوطي (ج١٥٣/٢).

وقد جعل الكسائي إضافتها إلى المفرد قياسية محتجًا بهذا البيت، وذلك للأصل الذي يعتمد عليه نحاة الكوفة، أنَّهم يبنون القواعد على كل ما ورد عن العرب، ولو كان الأكثر يخالفه، وهذا بخلاف نحاة البصرة، فهم يبنون على الغالب، وما ورد خلافه وصفوه بالشذوذ.

فرأي الكسائي في هذه المسألة قد بناه على ما سمع عن العرب في هذا البيت دون الالتفات إلى ورود الأكثر بخلافه، في حين حمله البصريون على الندرة والشذوذ، وذلك لورود الأكثر بإضافته إلى الجمل.

بل إنَّ جمهور النحاة يروونه برفع (سهيل)[١].

يقول القوجوي: "و(حيث) هو ظرف من الظروف المبنية للمكان، وقال الأخفش: قد يستعمل للزمان، وظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلا (حيث) في الأكثر، سواء أكانت اسمية أم فعلية، نحو: اجلس حيث يجلس زيد، وحيث زيد جالس، فالجملتان في محل الجر على أنها مضافة إلى حيث، وقد يضاف إلى مفرد، وعند إضافته إلى المفرد يعربه بعض النحاة لزوال علة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤه على البناء لشذوذ الإضافة إلى المفرد، واعلم أن (حيث) يجوز في بنائه الحركات الثلاث، لكن الكسر حكاية الكسائي، ويجوز بقول (حيث) وحوث بالضم والفتح"[٢].

ويترتب على رأي الكسائي أمور عدة:

١ – جواز فتح همزة (إن) بعد حيث، وذلك لتأويل (أن وما بعدها) بمصدر تضاف إليه حيث، ولذلك حملوا عليه قول بعض الفقهاء (من حيث أن كذا)[٣].

قال المرادي: "يلزم من أجاز إضافة حيث إلى المفرد وهو الكسائي أن يجيز فتح همزة أن بعدها"[١].

---

[١] يُنظر: شرح ابن عقيل (ج٣/٥٦).

[٢] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص٣٠).

[٣] مغني اللبيب، ابن هشام (ج٢/٣٠٥).

٢- يلزم أن تكون (حيث) معربة؛ لأنّ موجب البناء إضافتها إلى الجمل، فإذا أضيفت إلى المفرد أعربت، كما قال أبو الفتح في كتاب التمام: "ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها"[٢]، وقد استعملت معربة كما في لغة فقعس، قال الكسائي: "بنو أسد يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب"[٣]، وحملت عليها قراءة ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾[٤]، بأن حيث منصوب على المفعولية[٥].

٣- خروج حيث عن الظرفية إلى الاسمية، فالظروف يجوز أن تجعل أسماء، وقد ورد ذلك في الشعر وغيره، قال الفارسي: "وقد أنشد الكسائي: أما ترى حيث سهيل طالعا

فجعله اسمًا[٦]. وحكى أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه أنَّهم قالوا: هي أحسن الناس حيثُ نظرَ ناظرٌ. فحيث هنا اسم وقد وقع تمييزًا، وهذا قد جاء في الكلام، ومما جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾[٧].

ولا يمكن حمل (حيث) على الظرفية في هذه الآية، إذ يصبح المعنى: الله أعلم في هذا الموضوع. ولا يوصف الله سبحانه بأنَّه أعلم في مواضع وأوقات. ويكون العامل في حيث فعلًا يدل عليه (أعلم)؛ لأنها لا تعمل في المفعولات، ويكون (حيث) اسمًا لا ظرفًا.

نجد أنَّ الإمام الكسائي احتجَّ بورود ذلك عن العرب المحتج بلغتهم، وهذا لم ينكره البصريون وإنّما جعلوه مما يحفظ ولا يقاس عليه، وذلك لورود الأكثر بإضافة (حيث) إلى الجمل،

---

[١] الجنى الداني، المرادي (ص٤٠٧).

[٢] مغني اللبيب، ابن هشام (ج٢/٣٠٦).

[٣] إعراب القرآن، الدرويشي (ج١/٢١٣).

[٤] [الأنعام: ١٢٤].

[٥] إيضاح الشعر، الفارسي (ص٢٠٦).

[٦] المرجع السابق (ص٢٠٧).

[٧] [الأنعام: ١٢٤].

وقد تأصّلت دراستهم للنحو على إجرائه على قواعد منضبطة، وذلك بالنظر إلى الأكثر، والأصل في الاستعمال، والعلة المطردة، وغيرها.

خلاصة القول: لقد نقل ابن جماعة ومحمد بن عبد الكريم الرأي بجواز إضافة (حيث) إلى المفرد، وكان رأيهما في هذه المسألة مخالفًا للكسائي، حيث حكما على إضافة حيث للمفرد بالندرة والشذوذ، لذلك ترى الباحثة وجوب الاقتصار على ما ورد من أدلة المجيزين على السماع، وعدم القياس عليها؛ لأنه الأفصح، فالراجح في هذه المسألة هو قول الجمهور، وذلك لأنَّ إضافة حيث للمفرد لم ترد إلا في بيتين من الشعر فقط، فلا يصح القياس عليهما.

مسألة: زيادة (مِن) بلا شروط:

يقول ابن جماعة: "وفي ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[1]، وعند الكسائي والأخفش وهشام يجوز أن يزاد في الواجب وغير الواجب، وداخلة على المعرفة والنكرة"[2].

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن جماعة ومحمد بن عبد الكريم وأبي الثناء، وجميعهم وافقوا الكسائي في هذه المسألة، إذ لم يشترط الكسائي لزيادتها أيًّا من الشروط، فهي ترد زائدة مطلقًا، في الإيجاب والنفي والتعريف والتنكير، ومن الشواهد على مجيء (من) زائدة عنده قوله –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: "إنَّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون"[3] وأشدّ وردت منصوبة على المحل –أي محل اسم إنّ، وجاءت المصورون مرفوعة على أنها خبر إنّ.

يقول القوجوي: "وفي مثل ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[4]، و(غير) بالرفع إما لكونه صفة للخالق على الموضع، و(خالق): مبتدأ، و(من): زائدة، وخبره محذوف تقديره: هل من خالق لكم أو للأشياء، أو لكونه فاعلًا له، فتقديره: هل يخلق غير الله؟ اعلم: أن (من) تزاد في الموجب،

---

[1] [فاطر: ٣].

[2] أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب، ابن جماعة (ج١/٩٠).

[3] [صحيح مسلم، مسلم، باب لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب (ج٣/١٦٧٠)، رقم الحديث: ٢١٠٩].

[4] [فاطر: ٣].

وغيره عند الكسائي والأخفش وهشام، سواء كان مدخولها معرفة أو نكرة، وعند بعض الكوفيين يشترط تنكير ما دخلت عليه، وعند الجمهور البصرية، بشرط أن يكون ما قبلها غير موجب، وما دخلت عليه أن يكون نكرة فتزاد عندهم في الفاعل والمفعول"[١].

وقد عرض محمد بن عبد الكريم هذه المسألة دون ترجيح، يقول: "اعلم أنَّ (مِن) تزاد في الموجب وغيره عند الكسائي والأخفش وهشام، سواء أكان مدخولها معرفة أم نكرة، وعند بعض الكوفيين بشرط تنكير ما دخلت عليه"[٢].

ويقول أبو الثناء الزيلي تحت عنوان، "تنبيه: الكسائي زاد في (من) معنى آخر، وهو التأكيد، أي: الزيادة، وذلك سهّل على الكوفيين أن الأسماء تزاد، وحمل عليه بيت لحسَّان– رضي الله عنه–[٣] شاعر الرسول –صلَّى الله عليه وسلَّم، فيمن خفض كلمة غير وهو خلاف المشهور، والصواب كونها نكرة موصوفة على ما مرّ"[٤].

ويقصد بزيادتها أنْ يصح مجيء الكلام بدونها.

خلاصة القول: ويتبيَّن مما سبق أنَّ المقصود بالزيادة عند الكسائي صحة استغناء الكلام عنها، وإنما أفادت في مجيئها في معنى الكلام التوكيد، وذهب إلى زيادة (من) بلا شرط الأخفش من البصريين وهشام من الكوفيين.

ولكنَّ جماهير النحاة ذهبت على غير رأيهما، وبقيت شروط زيادة (مِنْ) معتبرة لديهم؛ إذ تزاد من في الفاعل والمفعول والمبتدأ، بشرط أن يسبقوا بنفي أو نهي أو استفهام، إلا أنَّ الباحثةَ ترى أن زيادتها محكومة بالسياقات اللغوية التي ترد بها، وهي تؤيد فكرة مجيئها للتوكيد في درج الكلام.

---

[١] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص٦٦).

[٢] كاشف القناع، محمد بن عبد الكريم (ص٨٨).

[٣] وَكَفى بِنا فَضلًا عَلى مَن غَيرِنا حُبُّ النَبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيّانا.

[٤] حل معاقد القواعد، الزيلي (ص٢٥٠).

مسألة: (لمَّا) بمعنى (إلا):

يقول ابن جماعة: "ويقال في (لمّا): حرف استثناء في نحو: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[1] أي: إلا عليها حافظ، .. واعلم أنَّ (لما) بمعنى (إلا) حكاه الخليل وسيبويه والكسائي، وهي قليلة الورود في كلام العرب، وينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه"[2].

ويقول ابن جماعة في أقرب المقاصد: "ويمنعون إعمالها، ومن الشواهد على إهمالها قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[3]، في قول من خفف لما، وهو نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وأما من شدد فهي عنده نافية"[4].

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن جماعة والكافيجي والبصروي والأزهري وعبد الكريم، وقال ابن جماعة: إنّها قليلة الورود عن العرب، ويجب أن تقتصر على التركيب الذي وردت فيه.

ودليلهم على صحة مجيء (لمّا) بمعنى (إلا) هو القراءة المتواترة، ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[5]، حجة عليهم، وكون (لمّا) بمعنى (إلا) نقله الخليل وسيبويه والكسائي، وكون العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدح ولا يلزم اطّرادها في باب الاستثناء، فكم من شيء خص بتركيب دون ما أشبهه[6].

---

[1] [الطارق: ٤].

[2] أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب، ابن جماعة (ص١٤٧).

[3] [الطارق: ٤].

[4] أقرب المقاصد في شرح القواعد، ابن جماعة (ص٥٩).

[5] [الطارق: ٤].

[6] تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي (ص٣٢٤).

يقول الكافيجي: "ثم لما فرغ من بيان الوجه الثاني من أوجهها[1]، شرع في بيان الوجه الثالث منها، بقوله: ويقال فيها، تارة أخرى، إنَّها حرف استثناء كـ (إلا) حكاه الخليل وسيبويه والكسائي، فلا اعتبار لإنكار البعض ذلك، أو يؤول بأنها لا تكون بمعناها على سبيل الحقيقة، وأما أنَّها تستعمل قليلًا في معناها، فإنما هو على سبيل المجاز، بشهادة فحوى الكلام ومعونة المقام، في نحو: إن كل نفس لما عليها حافظ، في قراءة التشديد؛ أي: تشديد الميم"[2].

يقول البصروي: "ويقال فيها؛ أي في: (لمَّا): حرف استثناء، فدخل على الماضي لفظًا لا معنى، نحو: أنشدك الله لمَّا فعلت؛ أي: ما أسألك إلا فعلك. وعلى الجملة الاسمية، ومنه نحو: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾، في قراءة مَن شدد، وهو عاصم، وابن عامر، وحمزة، ألا يرى أن المعنى، كما ذكره المفسرون: ما كل نفس إلا عليها حافظ. ولا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك، فإنه على هذا نافية، كما سيأتي، ولهذا وقع (ما) موقعها. وعلى قراءة التخفيف، وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع والكسائي"[3].

وقد عبّر البصروي والأزهري عن اعتراضهما إنكار الجوهري، وقبله الفراء، بقوله: لا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك، وكذلك قوله: ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت مقدم على النافي.

يقول الأزهري: "وتارة يقال فيها: حرف استثناء بمنزلة (إلا) الاستثنائية في لغة هذيل، فإنهم يجعلون لمّا بمعنى إلا في نحو: قولهم: أنشدك الله لمّا فعلت كذا؛ أي: ما أسألك إلا فعلك، كذا، ومنه؛ أي: ومن مجيء (لمّا) بمعنى (إلا) قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾، في قراءة التشديد، هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وأبي جعفر، ألا ترى أن المعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ، فإن نافية، و(لما) بمعنى (إلا)، حيث قال: إن (لمّا) بمعنى (إلا) غير

---

[1] والكلام هنا عن (لمّا) ولها عدة وجوه، الأول أنها حرف جزم لنفي المضارع، والثاني أنها حرف استثناء، والثالث أنها ظرف زمان بمعنى حين.

[2] شرح قواعد الإعراب، الكافيجي (ص٢٩٣-٢٩٤).

[3] تعليق لطيف على قواعد الإعراب، البصروي (ص١١٩).

معروف في اللغة، وسبقه إلى ذلك الفراء وأبو عبيدة، وما قاله المصنف[١] حكاه الخليل وسيبويه والكسائي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت مقدم على النافي"[٢].

يقول محمد بن عبد الكريم: "ألا ترى أن المعنى ما كل نفس إلا عليها حافظ، فعلم منه أنّ (إنّ) على هذه القراءة نافية بمعنى ما، قال في الصحاح، (لمّا) بمعنى (إلا) فليس بحرف في اللغة. انتهى. لكن حكاه الخليل وسيبويه والكسائي، فالأولى أنْ يقتصر على التركيب الذي وقعت فيه"[٣]، يرى أنَّه يجب الاقتصار على التركيب الذي وردت فيه.

يقول القوجوي: "ويقال فيها: حرف استثناء، هذا وجه ثالث لـ (لمّا)، وتغيير لأسلوب، إما لكثرة الفاصلة بين المبتدأ والخبر.. نحو: "إن كل نفس لما عليها حافظ"، في قراءة التشديد، وحرف التعريف إما .. من غناء الإضافة كما مذهب البصريين أو عوض عن المضاف إليه كما مذهب الكوفيين؛ أي قراءة التشديد لمّا. ألا يرى أن المعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ، لكن حكاه الخليل"[٤].

خلاصة القول: ولأنَّه سمع عن العرب ونقل عن الثقات كالخليل وسيوبه، وما دام الأمر كذلك، فإن الباحثة ترى جواز مجيء (لمّا) بمعنى (إلا) كما وضحنا في الشرح وطالما أن المعنى مستقيم ولا خلاف في تقبله حسب التركيب الذي وردت فيه .

مسألة: القول بأنَّ (حتى) تجر ما بعدها بإضمار (إلى):

يقول البصروي: "(حتى)، فأحد أوجهها: أن تكون جارّة، فتدخل على الاسم الصريح؛ أي: من غير تأويل، بمعنى إلى؛ أي: إلى انتهاء الغاية، نحو: قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾، حتى متعلقة بسلام؛ أي: أن الملائكة –عليهم السلام– تسلم عليهم من ليلة القدر من غروب

---

[١] وهو ابن هشام الأنصاري.

[٢] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الأزهري (ص١٠٢-١٠٣).

[٣] كاشف القناع والنقاب، محمد بن عبد الكريم (ص١٣١).

[٤] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص٩٤).

الشمس إلى مطلع الشمس، قرأ الكسائي بكسر لام مطلع، والباقون بفتحها، وهما لغتان في مصدر مطلع، أو اسم مكان فيه"[١].

عرض وتحليل:

اختلف العلماء في الخافض لما بعد (حتى) في الغاية، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الخفض بـ (حتى)، وهي عندهما من حروف الجر بمنزلة اللازم، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المجرور بعد (حتّى)، هو بإضمار (إلى) في قوله تعالى: ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾، أي: سلام هي حتّى إلى مطلع الفجر، عند الكسائي.

وقد وردت هذه المسألة عند البصروي ومحمد بن عبد الكريم، وهما يوافقان الكسائي.

يقول محمد بن عبد الكريم: "وأما إذا دخل على الاسم الصريح، فالجر بإضمار (إلى) عند الكسائي، ويجوز إظهارها تأكيدًا، وعند الفراء لنيابة (حتى) منابها كحرف من حروف المعاني، وعند الكوفيين هي جارة بنفسها لشبهها بـ (إلى)"[٢]، والخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة إنابة الحروف.

ويقول القوجوي: "فالجر بإضمار إلى عند الكسائي، ويجوز إظهارها تأكيدًا"[٣].

خلاصة القول: إن الاسم المجرور بعد (حتّى)، مجرور بها؛ لأنها من حروف الجر ولا داعي للتأويل طالما أن المعنى وحركة الإعراب متوافقة دون التأويل، فاللجوء إلى التأويل في حالة القاعدة الإعرابية الصحيحة أمر متكلّف فيه، وهذا مذهب البصريين، والباحثة توافق البصريين في ذلك.

---

[١] تعليق لطيف على قواعد الإعراب، البصروي (ص١٢٤).

[٢] كاشف القناع والنقاب، محمد بن عبد الكريم (ص١٣٧).

[٣] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص٩٩).

مسألة: كلا بمعنى حقًّا:

قال ابن جماعة: "وبمعنى حقًّا، وهو مذهب الكسائي،.. والصواب الثاني، وهو كونها بمعنى (ألا) الاستفتاحية، لا بمعنى حقًّا، لكسر الهمزة؛ أي هذا هو الدليل على ما ذهب إليه من الصواب. وثم قلت: والحق عندي ما عليه الزمخشري من كونها في جميع مواردها للزجر والردع، فإن فيه السلامة من محذوري المجاز والاشتراك"[١]. وهذا مذهب البصريين.

التوضيح والتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن جماعة[٢]، والقيصري، وكلاهما وافقا الكسائي في هذه المسألة، وقد نقل ابن جماعة في النص السابق أقوال العلماء في معنى (كلا)، وهي كما يلي:

مذهب الخليل[٣]، وسيبويه[٤]، والمبرد[٥]، وأكثر البصريين أنها حرف معناه الردع والزجر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك.

وخالفهم بعض النحاة فزادوا فيها معنى ثانيًا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ومنهم الإمام الكسائي، فقد ذهب إلى أنَّها قد تأتي بمعنى حقًّا[٦].

---

[١] أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب، ابن جماعة (ص١٦٤-١٦٨).

[٢] شرح قواعد الإعراب، ابن جماعة (ج١٦٦/٢).

[٣] ارتشاف الضرب، أبو حيان (ج٢٣٧٠/٥)، البحر المحيط، أبو حيان (ج١٨٦/٦)، الدر المصون، السمين الحلبي (ج٦٣٧/٧).

[٤] الكتاب، سيبويه (ج٢٣٥/٤).

[٥] البحر المحيط (ج١٨٦/٦)، الدر المصون (ج٦٣٧/٧).

[٦] نسب هذا المذهب إليه مكي في الوقف على كلا وبلى في القرآن (ص٥٢)، أبو حيان في البحر المحيط (ج١٨٦/٦)، والسمين الحلبي في الدر المصون (ج٦٣٧/٧)، والزركشي في البرهان (ج٣١٥/٤).

وتابع الإمام الكسائي في رأيه تلميذه نصر بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن واصل[١]، وأبو بكر بن الأنباري[٢]، واختاره الرضيّ[٣]،

والإربلي[٤]. وقد أجابوا عن الاعتراضات التي ذكرها ابن هشام واحتجوا لمذهبهم، قال صاحب كتاب معاني الحروف: "وهي تأتي على ضربين: أحدهما: أن تكون ردعًا ونفيًا، كقوله تعالى: ﴿لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ، كَلَّا ﴾[٥]؛ أي: لا، على طريق الزجر والردع.

ورد البصروي على ابن هشام في دعوى أن همزة (أن) لا تكسر بعد حقًا، بقوله: "ولا يتم الرد على الكسائي مما ذكره المصنف، وما يدل لما قلنا من أنك إذا جعلت (حقًا) من تمام الكلام السابق كسرت (إنَّ) الواقعة بعدها، في قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾[٦]، بكسر إن على الاستئناف، ومعناه التعليل لوجوب المرجع إليه، وقرئ بفتح أن المراد: لأنَّه أو على أنَّه منصوب بالفعل؛ أي: المقدر، الذي نصب وعد الله،.. أي فيكون فاعلًا، ويكون التقدير: حق إنَّه يبدأ؛ أي: حق بدأ الخلق لانسباك، أنْ وما بعدها بالمصدر"[٧].

يقول محمد بن عبد الكريم: "وبمعنى حقًّا، فهذا هو مذهب الكسائي، وإنما قال بمعنى: حقًّا، ولم يقل حرف بمعنى حقًّا إشارة إلى جواز كونها اسمًا إذا كانت بمعنى حقًّا،.. وعلى تقدير اسميتها يكون مبنيًّا لمشابهتها الحرف لفظًا ومعنى،.. لكسر الهمزة في نحو: "كلا إن الإنسان ليطغى"، هذا هو دليل الادعاء كونها للاستفتاح. حاصله: لو كان بمعنى حقًّا لما كسر (إنَّ) وهذه الاستدلال في غاية الضعف يرشدك إليه قول صاحب التخمير ناقلًا عن ابن الدهان: والذي

---

[١] البحر المحيط (ج١٨٦/٦)، الدر المصون (ج٦٣٧/٧)، الجنى الداني (ص٥٧٧).

[٢] إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري (ص٤٣١).

[٣] شرح الكافية، ابن الحاجب (ج٤٧٨/٤).

[٤] جواهر الأدب، الإربلي (ص٤١٢).

[٥] [مريم : ٨١- ٨٢].

[٦] [يونس : ٤].

[٧] تعليق لطيف على قواعد الإعراب، البصروي (ص١٣٥-١٣٦).

عليه أكثر العلماء أنَّ (كلا) يحسن الوقف عليها إذا كان ردًا لقول بمعنى ليس الأمر كذلك، ويكون بعدها مستأنفًا، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى (ألا)، وحقًّا كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾[1].

يقول أبو الثناء الزيلي: "والثاني بمعنى حقًّا، وهو قول الكسائي،.. في نحو : "كلا والقمر"، والمعنى، والقمر، فيكون بمعنى: نعم ههنا، إذ ليس قبلها ما يصح رده حتى يكون بمعنى الردع، ويقال هي: بمعنى (حقًّا) أو (ألا) الاستفتاحية، على خلاف ذلك كائنًا في قوله "كلا لا تطعه"؛ أي: اختلف في معنى كلمة: كلا في هذه الآية، قال بعضهم: بمعنى (حقًّا)، وبعضهم بمعنى (ألا): وهو أولى؛ لأنَّها لا تخلو إما أن تكون اسمًا بعد كونها بمعنى: حقًّا، فيلزم اشتراك كلمة واحدة بين الاسمية والحرفية، وذلك نادر، ومحجوج إلى تكلف علة بنائه، أو حرفًا فيلزم تفسير الحرف بالاسم، وذلك خلاف الأولى؛ الأولى تفسير الحرف بالحرف"[2].

يقول القوجوي: "وبمعنى حقًا، هذا مذهب الكسائي: إنما قال بمعنى حقًّا، ولم يقل حرف بمعنى حقًّا إشارة إلى جواز كونها اسمًا إذا كانت بمعنى حقًّا،.. وعلى تقدير اسميتها يكون مبنيًا لمشابهتها بالحروف لفظًا ومعنى"[3].

يقول الكافيجي: "والوجه الثالث من الوجوه الثلاثة أنَّها قد تكون بمعنى حقًّا، وهو مذهب الكسائي ومن تابعه، فيكون اسمًا وبني لموافقته لكلا، التي هي حرف في لفظه فيكون مشتركًا بين الحرف والاسم. وهذا ضعيف؛ لأن مثل هذا الاشتراك قليل جدًا مع كونه مخالفًا للأصل، ومحوجًا إلى تكلف سبب بنائها"[4].

---

[1] كاشف القناع والنقاب، محمد بن عبد الكريم (ص١٤٧-١٤٨).

[2] حل معاقد القواعد، الزيلي (ص٢١٢-٢١٣).

[3] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص١٠٧).

[4] شرح قواعد الإعراب، الكافيجي (ص٣٢٢-٣٢٣)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الأزهري (ص١١٠).

ذكر القيصري أنَّ (كلا) تجيء بمعنى حقًا على مذهب الكسائي، لكنه لم يرجح أي قول واكتفى بقوله فيه نظر[١].

خلاصة القول: وبعد فالذي أختاره أنَّ (كلا) تكون حرف ردع وزجر، وقد تؤول بـ (حقًّا)، وتأتي بمعنى (ألا) الاستفتاحية.

مسألة: جواز أنْ تأتي جملة الصلة طلبية:

يقول ابن جماعة: "الثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب (الواقعة صلة) وحد الجملة الصريحة أو المؤولة، غير الطلبية والإنشائية.

تنبيه: يدخل على الصريحة الاسمية والفعلية، وفي المؤولة: الظرف والمجرور والصفة. واعلم أن الكسائي أجاز وقوعها جملة أمر ونهي، نحو: الذي اضربه لا تضربه زيد، .. ومقتضى مذهب الكسائي موافقته، بل أولى"[٢].

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن جماعة والكافيجي، حيث وافق ابن جماعة الكسائي بينما قال الكافيجي بضعفه، يقول: "ثم الصلة جملة خبرية؛ لأنَّ الموصول موضوع لأمر معلوم عند المخاطب، بأنَّه محكوم عليه بحكم حاصل له، فلذا كانت الموصولات معارف، بخلاف النكرات الموصوفة، فإن تخصيصها ليس بحسب الموضع، وليس بلازم في الاستعمال، فقولك: (لقيتُ مَن ضربته)، إذا كان (مَن) موصولًا، معناه: لقيت الإنسان المعلوم بكونه مضروبًا لك، فيكون في قوة المعرف بلام العهد، وإنْ جعلته موصوفًا، فمعناه: لقيت إنسانًا مضروبًا لك، فهو وإنْ تخصص بكونه مضروبًا لك، ليس بحسب الوضع، بل بواسطة الوصف، فظهر بما قلنا ضعف تجويز الكسائي والمازني وقوعها جملة إنشائية"[٣].

---

[١] شرح الفضيض، القيصري (ص١٠٢).

[٢] أقرب المقاصد في شرح القواعد، ابن جماعة (ص٤٩-٥٠).

[٣] شرح قواعد الإعراب، الكافيجي (ص١٥٧).

حيث ذهب الكسائي إلى أنَّه يجوز أنْ تكون صلة الموصول جملة طلبية، ومنها قوله: جاء الذي اضربه، واستدل على ذلك بالسماع، فمن ذلك قول الفرزدق[1]:

وَإِني لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي لَعَلّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وزعم الكسائي أنّ جملة "لعلي أزورها" من "لعل واسمها وخبرها" صلة التي.

خلاصة القول: ترى الباحثة أنَّه يجب الاقتصار على الموضع الذي وردت فيه بالاقتصار على السماع، حيث إنه محصور ولا يستزاد في غيره، ولا ينهض هذا الشاهد دليلًا على تجويز مجيء الصلة طلبية.

مسألة: جواز العطف على فعل الجزاء:

يقول ابن جماعة: "تنبيه: الجملة المحكوم لها بالمحل هي التي دخل عليها (الفاء) و(إذا)؛ لأنها جزء منها. نحو: "من يضلل الله فلا هادي له"، وحق العبارة غير هذا، فالجملة المقرونة بالفاء في محل جزم لوقوعها جواب شرط جازم، وقد تقدم الكلام على تعيين الجازم (ويذرهم)، قرأه بالرفع والياء أبو عمرو وعاصم، وقرأ بالنون الحرميان[2] وابن عامر، والتقدير: ونحن نذرهم.

ولهذا؛ أي لأجل كون الجملة الواقعة جوابًا لشرط جازم مقرونة بالفاء في محل جزم "قرئ بجزم يذرهم"، وهي قراءة حمزة والكسائي. وفاعل (يذرهم) على هذا، ضمير يعود إلى الله "عطفًا"، والعاطف هو (الواو)، والمعطوف هو "الفعل المضارع المجزوم اللفظ"، على محل الجملة المخصوصة الجوابية.

تنبيه: فيكون هذا من عطف المفرد على الجملة، وعطف اللفظي على المحلي سليم، والجزم على موضع الفاء، قلت: وفيه من التجوز ما فيه"[3].

---

[1] البيت من الطويل، وهو للفرزدق في شعر ابن عقيل (ج١/١٣١)، ومغني اللبيب، ابن هشام (ج٢/٥٠).

[2] الحرميان هما: ابن كثير من مكة، ونافع من المدينة.

[3] أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب، ابن جماعة (ص٣٠-٣١).

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن جماعة[١] والأزهري والبصروي، ويلاحظ أن جميعهم لم يعترض على قراءتها بالعطف، فالحُجّة لمن قرأ بالنون والرفع أنه استأنف الكلام؛ لأنه ليس قبله ما يرده بالواو عليه، والحجة لمن قرأ بالياء والجزم أنه عطفه على محل جملة "لا هادي له"[٢].

وقد خرجت هذه القراءة على العطف على محل جملة "لا هادي له"، باعتبار محلها الجزم على أنها جواب شرط.

يقول البصروي: "والخامسة: الواقعة جوابًا لشرط جازم، .. فالأولى؛ أي: الجملة الجوابية المقرونة بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ۚ وَيَذَرُهُمْ ﴾[٣]، فجملة (هَادِيَ لَهُ)، في موضع جزم على جواب الشرط الجازم المقرون بالفاء، ويذرهم بالياء وبالنون رفعًا استئنافيًا؛ أي: الله –تعالى– يذرهم أو نحن، ولهذا قرئ؛ أي: حمزة والكسائي بجزم (ويذرهم)، عطفًا على محل الجملة الجوابية، كأنَّه قيل: لا يهده أحد غيره ويذرهم، وقيل سكنت لتوالي الحركات"[٤].

يقول الأزهري: "والجملة الخامسة الواقعة جوابًا لشرط جازم، وهو (إن) الشرطية وأخواتها (ومحلها الجزم إذا كانت)، الجملة الجوابية مقرونة بالفاء، سواء أكانت اسمية أم فعلية، خبرية أم إنشائية، أو مقرونة بإذا الفجائية، ولا تكون إلا اسمية والأداة (إنْ)، خاصة. فالأولى مقرونة بالفاء نحو قوله تعالى: "﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ۚ وَيَذَرُهُمْ ﴾[٥]، فجملة (لَا هَادِيَ لَهُ) من (لا) واسمها وخبرها في محل جزم لوقوعها جوابًا لشرط جازم وهو (مَنْ)، ولهذا؛ أي: ولأجل أنها في

---

[١] أقرب المقاصد، ابن جماعة (ص١١).

[٢] الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه (ص٩٢).

[٣] [الأعراف: ١٨٦]

[٤] تعليق لطيف على قواعد الإعراب، البصروي (ص١٥-١٦).

[٥] [الأعراف: ١٨٦]

محل جزم (قرئ بجزم ويذرهم) بالياء عطفًا على محل الجملة، "فيذرهم" مجزوم في قراءة حمزة والكسائي"[1].

خلاصة القول: يجوز العطف على جملة الجزاء المقرونة بالفاء.

مسألة: العامل في (أنْ) ومعموليها:

يقول ابن جماعة: "والثاني نحو قوله: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[2]، في قراءة الرفع قرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف في اختياره، .. ثم اعلم أنها إذا وقعت بعد علم يتعين أن تكون هي المخففة من الثقيلة، وإن كان بعد ظن جاز فيها الأمران، وجاز في المضارع بعدها الرفع والنصب بالاعتبارين، وإن كانت بعد غيرهما تعيَّن أن تكون هي الثنائية"[3].

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن جماعة والأزهري والبصروي، وجميعهم ذهبوا إلى جواز الوجهين؛ أي القول بجواز رفع الفعل إذا كان العامل في (أنْ)، فعل (ظنَّ)، وكذلك القول بجواز نصب الفعل أيضًا.

يقول البصروي: "وفي نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[4]؛ أي: بليّة، واختار في قراءة الرفع؛ أي: رفع تكون، وهي قراءة حمزة والكسائي، فتكون (أنْ)، مخففة لا مصدرية ناصبة للمضارع، فتكون (حسب)، بمعنى: علم، تقديره: أنَّه لا تكون. وقرأ الباقون بنصب تكون بأنْ، فيكون حسب بمعنى: الشك، والسَّادُ من مفعولي حسب أنْ، والمتصل بها؛ أي: وحسب بنو إسرائيل أنهم لا يفتنون. وكذا الحكم حيث وقعت أنْ بعد علم؛ أي: تعين، أو ظن نزل منزلة العلم

---

[1] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الأزهري (ص٤٣).

[2] [المائدة: ٧١]

[3] أقرب المقاصد في شرح القواعد، ابن جماعة (ص٦٦).

[4] [المائدة: ٧١]

في التعين؛ لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الداخلين على أنْ، وما بعدها غير معلوم التحقق، والتي بعد الظن يجوز فيها الوجهان"[١].

يقول الأزهري: "ويقال فيها تارة مخففة من الثقيلة كالتي في نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[٢]، ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٣]، في قراءة الرفع، في "يكون"، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف في اختياره"[٤].

خلاصة القول: يجوز رفع الفعل إذا كان العامل في "أنْ" ومعموليها، فعل "ظنَّ"، وكذلك يجوز نصب الفعل أيضًا.

مسألة: نصب "أسفل" في قوله تعالى ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[٥] وقوع الجار والمجرور خبرًا:

يقول ابن جماعة: "ومثال وقوعه خبرًا، قوله تعالى: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[٦]، في قراءة السبعة: نافع، وابن كثير، وعامر، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي بنصب أسفل"[٧].

عرض وتحليل:

وردت هذه المسألة عند ابن جماعة والأزهري، وهما يوافقان الكسائي وجميع الأئمة في نصب أسفل على أنها ظرف نائب عن الخبر، يقول الأزهري: "ومثال وقوعه خبرًا، نحو:

---

[١] تعليق لطيف على قواعد الإعراب، البصروي (ص١٧٠-١٧١).

[٢] [المزّمل: ٢٠]

[٣] [المائدة: ٧١]

[٤] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الأزهري (ص١٢٥).

[٥] [الأنفال: ٤٢]

[٦] [الأنفال: ٤٢]

[٧] أقرب المقاصد في شرح القواعد، ابن جماعة (ص٣٥).

﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[1]، في قراءة السبعة: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، بنصب أسفل، فأسفل ظرف مكان خبّر عن الركب"[2].

خلاصة القول: جاء الجار والمجرور ﴿ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ منصوبًا على الظرف النائب عن الخبر، وهو في حقيقة الأمر صفة لظرف مكان محذوف؛ أي: والركب في مكان أسفل من مكانكم.

مسألة: الواو في قوله تعالى ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾[3]:

يقول القوجوي: "واوًا بالنصب: بدل من الواوين، ويجوز الرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أحدهما: واو الاستئناف، نحو: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾[4]، فإنها؛ أي، الواو، ولو كانت واو العطف، انتصب الفعل، وهو نقر عطف على تبيّن المنصوب بأن المضمرة، وبإضمار كي عند الكسائي، والسيرافي، وباللام أصالة عند الكوفيين، أو نيابة من أن عند ثعلب. وحاصله أن هذه الواو لا تصلح إلا أن تكون للعطف، أو للاستئناف، وإذا قرئ بالرفع تعين الاستئناف؛ لأن إعراب مدخول واو العطف يكون حسب ما قبلها"[5].

عرض وتحليل:

انفرد القوجوي في ذكر رأي الكسائي في هذه المسألة من بين شُرَّاح قواعد الإعراب، وقد قال العلماء في الواو التي تعطف جملة مبتدأة على كلام متقدم تام، أنها واو الاستئناف ، وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة لها في الإعراب، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾[6]، والتقدير: نحن نقر في الأرحام،

---

[1] [الأنفال: ٤٢]

[2] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الأزهري (ص٢٦).

[3] [الحج: ٥]

[4] [الحج: ٥]

[5] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص١٤٩).

[6] [الحج: ٥]

في قراءة الرفع، والقراءة بالرفع: إخبار بأنَّه يقر في الأرحام ما يشاء أن يقر من ذلك إلى أجل مسمى، وهو وقت الوضع، والقراءة بالنصب: تعليل معطوف على تعليل، كما هو رأي الكسائي بإضمار كي، أي: كي نقرَّ، ولكن القوجوي يخالف الكسائي، ويقول: إنَّ هذه الواو لا تصلح إلا أنْ تكون للعطف أو للاستئناف، وإذا قرئ بالرفع تعيَّن الاستئناف.

خلاصة القول: جاءت الواو –هنا– مستأنفة، والمقصود بواو الاستئناف التي تكون بعدها غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا مشاركة لها في الإعراب، ويسميها بعض النحاة واو الابتداء.

مسألة: إنكار مجيء الضمير المتصل المجرور بعد (لولا):

يقول البصروي: "والثالث لولا الامتناعية التحضيضية، .. والأكثر في كلام العرب أنْ يقال: لولا أنا، في المتكلم، ولولا أنت في الخطاب، ولولا هي في الغيبة؛ أي: وإلا أن يؤتى بعد لولا بضمير متصل لكونه مبتدأ كما قال تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1]، في قوله: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ ﴾، دلالة للمبرد على مذهبه؛ لأنه لا يجيز أن يلي "لولا" من الضمائر إلا المرفوع كالمظهر، وهذا هو المشهور، وجعل لولاي ولولاك ولولاه لحنًا. قال الأستاذ أبو علي: "اتفق أئمة البصريين والكوفيين كالخليل بن أحمد وسيبويه، والكسائي والفراء على رواية "لولاكِ"، عن العرب، فإنكار المبرد هذيان، وقال الأخفش: إن لولا غير جارة، وإن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر فكان ضمير الرفع، كما عكسوا قولهم: ما أنا كأنت وهذا كقولهم: عساي"[2].

عرض وتحليل:

من الشائع أن الاسم بعد (لولا) يكون مرفوعًا، والضمير من أنواع المعارف، ومذهب سيبويه والخليل أنه يرتفع على الابتداء، وهذا هو المذهب الأفصح والأشهر والأكثر، ولكنهما قالا بجواز مجيء الضمير المتصل مجرورًا بعد (لولا)، كما في المثال: لولاكم، فالضمير الكاف

---

[1] [سبأ: ٣١]

[2] تعليق لطيف على قواعد الإعراب، البصروي (ص٧٥-٧٧).

للخطاب لا يكون إلا في محل نصب مع الفعل، أو في محل جر مع الاسم وشبهه، وعليه؛ فإنَّ الكاف والياء والهاء بعد (لولا) تكون في محل جر عندهما؛ أي الخليل وسيبويه.

وقد عبّر البصروي عن موقف المبرد الذي أنكر الجواز وزعم أنَّه ليس من لسان العرب، بأنه هذيان، إذ نقل ذلك عن أئمة النحويين واللغويين كالخليل وسيبويه والفراء؛ لأنَّ من حفظ حجّة على مَنْ لم يحفظ.

كما أنَّ القوجوي قال بأنَّ الأكثر مجيء الضمير بعد لولا مرفوعًا، يقول: "والأكثر: مبتدأ، وخبره: أن يقال، والجملة مبتدأ، ومقول القول: لولا أنا، لولا أنت، لولا هو،.. الضمير بعد لولا يجب أن يكون مرفوعًا منفصلًا كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1]، هذا دليل يحسب الظاهر على ما قاله الأكثر، ولكنَّ الدليل حقيقة عدم وقوع خلافه في كلام الله تعالى، فأنتم على رأي البصريين مبتدأ، وخبره محذوف، وهو: حاضر أو موجود، لقيام العلم به بجواب (لولا) ظاهرًا، ولكنا: جوابها؛ لأن جواب لولا التي لغير التحضيض باللام، أما على رأي الكسائي، أنتم: فاعل فعل محذوف، ولكنا: جوابها"[2].

وقد عرض محمد بن عبد الكريم هذه المسألة دون ترجيح، يقول: "وهو فاعل فعل محذوف على مذهب الكسائي،.. وأما على رأي الكسائي فأنتم فاعل فعل محذوف، ولكنا جوابها"[3].

خلاصة القول: رأيُ سيبويهِ معروف في مجيء الضمير المتصل بعد لولا، وأنّ لها محلان رفعٌ وجرٌّ. وهذا التقعيد فيه نظر، فمحالٌ أنْ يرد حركتان متباينتان في محلٍّ واحدٍ. وهذا يأباه العقل؛ يقولون: مجرور لفظًا مرفوع محلًا، وهذا غلط بيّن. فكيف يكون مجرورًا ثم محلًا؟! وهو ظاهرٌ. لذلك فإنَّ المعروف مجيء الضمير في محل رفع بعد لولا، ولا يجوز أن يكون في محل جر، وهذا رأي الكسائي.

---

[1] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الأزهري (ص٢٦).

[2] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص٦٨-٦٩).

[3] كاشف القناع والنقاب، محمد بن عبد الكريم (ص٩١-٩٣).

مسألة: (لولا) بمعنى (هلّا) في قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾[1]:

يقول ابن جماعة: "ويجوز أن تكون لولا هذه هي المختصة بالأسماء؛ أي لم تكن قرية آمنت، على القول بأن لولا بمعنى لم، وهو قول الأخفش والكسائي من أئمة النحو"[2].

عرض وتحليل:

لقد وردت هذه المسألة عند ابن جماعة البصروي والقوجوي والكافيجي، والقيصري، وجميعهم يرى أنّ لولا –هنا– هي التحضيضية التي صحبها التوبيخ والنفي، فهي بمعنى هلّا، وقرأ بالرفع على البدل الجرمي والكسائي، فوبخ الله أهل القرى المهلكة قبل يونس لعدم إيمانها.

يقول البصروي: "الثاني، وهو: ﴿ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾[3] للتحضيض. وزاد الهروي معنى آخر، وهو أنْ تكون نافية بمنزلة "لم"، وفي الارتشاف بمعنى: ما النافية، وفي التسهيل: "وقد يلي الفعل "لولا" غير مفهمة تحضيضًا، فتؤول بـ "لو"، وتجعل المختصة بالأسماء، والفعل صلة لـ "أنْ"، مقدرة، فمن هنا أخذ المصنف[4]، وقصر في استيفاء ذلك، وجعل منه الهروي ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[5]؛ أي: لو لم تكن قرية آمنت. ويجوز أن تكون "لولا" هذه المختصة بالأسماء، والظاهر أنّ المراد، والمعنى على التوبيخ؛ أي: فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت من الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، فتكون على بابها، وهو قول الأخفش، والكسائي والفراء وعلي بن عيسى، وتفسيرهم"[6].

يقول الكافيجي: "وإنَّ المصنف رد قول الهروي؛ لعدم استناده إلى أساس، ولعدم قبول الدعوى بغير دليل، لا سيّما هناك من يعارض، فأشار إلى أنَّ استعمال "لولا" في قوله تعالى:

---

[1] [يونس: ٩٨]

[2] أقرب المقاصد في شرح القواعد، ابن جماعة (ص١٨٢).

[3] [الأنعام: ٨]

[4] وهو ابن هشام الأنصاري.

[5] [يونس: ٩٨]

[6] تعليق لطيف على قواعد الإعراب، البصروي (ص١٤٩).

﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾[1]، من قبيل الوجه الثالث، فيفيد التوبيخ قصدًا وأصالة، والنفي التزامًا وضمنًا. ثم نبّه على دليل الأول، بقوله: والظاهر – الذي يشهد له بالصدق النقل من أئمة العربية– أنّ المراد من "لولا" في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾[2]، معنى: فهلّا، فكأنه قيل: فهلا كانت قرية آمنت. لا شكَّ أنّ (هلا) ههنا تفيد التوبيخ، فكذا لولا. ففائدة إدخال الفاء عليها ههنا هي زيادة تقرير المقصود، ودفع الاشتباه. وإلا فلا يخفى أن تصوير معنى التوبيخ ههنا يتم بدونها، وهو، أي: القول الذي ذكرنا، من أنَّ المراد ههنا معنى "هلّا" قول الأخفش وقول الكسائي والفراء. ويؤيده، أي: ما ذكر، قراءة أبي بن كعب: فهلا ههنا بدل فلولا فإن القراءات كالروايات، تحصل تقوية من بعضها لبعض"[3].

يقول القوجوي: "وجعل الهروي منه كونها نافية ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾[4]، وجملة ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾[5]، مفعول لجعل. وقوله: أي لم يكن قرية آمنت، تفسير لكونها بمعنى النفي. وقوله: والظاهر أن المراد فهلّا ردٌّ لما قاله الهروي، وهو أي: كونها بمعنى هلا قول الأخفش والكسائي والفراء، ويؤيده أي كونها في هذه الآية بمعنى هلّا قراءة أبي وعبد الله بن مسعود؛ لأن القراءة يستدلّ بعضها على بعض كالروايات. فهلا في محل النصب على أنه مفعول للقراءة. ويلزم من ذلك؛ أي: من كونها بمعنى هلا معنى النفي الذي ذكره الهروي، فيكون على بابها من التوبيخ لا خارجة عنها، واستدلّ صحّة مدعاه بقوله: لأنَّ اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه، أي وقوع الفعل فلا يكون موضوعًا لها، بل لازمًا للتوبيخ"[6].

---

[1] [يونس: ٩٨]

[2] [يونس: ٩٨]

[3] شرح قواعد الإعراب، الكافيجي (ص٣٤٨).

[4] [يونس: ٩٨]

[5] [يونس: ٩٨]

[6] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص١١٥-١١٦).

أمّا القيصري فقد ذكر رأي الكسائي دون ترجيح[١].

خلاصة القول: إنّ لولا –هنا– هي التحضيضية التي صحبها التوبيخ والنفي، فهي بمعنى هلّا، ولاسيما أنّ القاعدة النحوية للتحضيض تشمل كلا الحرفين هلا ولولا.

مسألة: جواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس):

يقول البصروي: "ونافية في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا ﴾[٢]؛ أي: ما عندكم، وأهل العالية[٣]، يعملونها عمل ليس، وهو رأي الكسائي وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، ومنع ذلك أكثر البصريين، واختلف في النقل عن سيبويه والمبرد، قال في الجنى الداني: قال: "والصحيح جواز إعمالها نظمًا ونثرًا"، ونحو قول بعضهم، أي: أهل العالية: "إن أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية"، وإنْ ذلك نافعك ولا ضارّك، وقول الشاعر:

إنْ هُوَ مستوليًا على أَحَدٍ إلاَّ على أَضْعَفِ المجانين

أنشده الكسائي وقوله: هو اسمها، ومستوليًا: خبرها، والاستثناء مفرغ"[٤].

عرض وتحليل:

لقد وردت هذه المسألة عند البصروي، وابن جماعة، وكلاهما وافقا الكسائي فيما ذهب إليه من جواز إعمال (إنْ) عمل ليس برفع اسمها ونصبر خبرها، ومثاله كثير في النثر والشعر، فمن النثر قول الأعرابي: إنْ قائمًا، يريد إنْ أنا قائمًا، ومن الشعر:

إنْ هُوَ مستوليًا على أَحَدٍ إلاَّ على أَضْعَفِ المجانين

---

[١] شرح الفضيض، القيصري (ص١٠٧).

[٢] [يونس: ٦٨]

[٣] وهي "ما فوق نجد إلى أرض تهامة"، وإلى ما وراء مكة وهي الحجاز وما والاها، والنسبة إليها، عالي، ويقال أيضًا: علويٌّ، على غير قياس، كذا في الصحاح.

[٤] تعليق لطيف على قواعد الإعراب، البصروي (ص١٥٢–١٥٣).

فعملت (إنْ) عمل (ليس) فرفعت الاسم الذي هو الضمير المنفصل (هو) ونصبت الخبر الذي هو (مستوليًا).

يقول ابن جماعة: "ونافية: هذا هو ثاني أوجهها[١]، نحو: إن عندكم من سلطان بهذا، أي: ما عندكم، وأهل العالية يعملونها عمل ليس، وهو رأي الكسائي"[٢].

خلاصة القول: يجوز إعمال (إن) عمل ليس، وقد درجت جمهرة كتب النحو على ذكرها في باب الحروف العاملة عمل ليس، وهو المشهور المتبع وإن كانت شواهده قليلة.

مسألة: الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل مضمر:

يقول ابن جماعة: "وتختص لولا في هذا القسم بالجملة الاسمية، على رأي مَن يقول: إنَّه ليس مرفوعًا بفعل مضمر. أمَّا على رأي من يقول: ارتفاعه بفعل مضمر، وهو الكسائي، فلا يكون كذلك. قال الكسائي إذا قلت: لولا زيد لأكرمتك. التقدير: لولا حضر زيد لأكرمتك"[٣].

عرض وتحليل:

لقد وردت هذه المسألة عند ابن جماعة القوجوي والكافيجي، والقيصري، فالقول بأنَّ الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، مذهب البصريين، وتعليلهم لذلك هو أنَّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، و(لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الاسم والفعل. وأما القول بأنَّ الاسم مرفوع بـ (لولا) فهذا مذهب الكوفيين، وتعليلهم لذلك هو أنَّ (لولا) نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، لذلك قال الكسائي: إنَّ الاسم بعد (لولا) مرفوع بفعل محذوف، تقديره: حضر، في قوله: " لَوْلا حَضَرَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ ".

يقول الكافيجي: "وتختص في استعمالها بالجملة الاسمية، خلافًا للكسائي، فيكون زيد مرفوعًا على أنه فاعل لفعل مضمر، فتكون جملة فعلية عند المحذوفة الخبر، لقيام قرينة دالة عليه. فيكون المذكور بعدها مرفوعًا على الابتداء، لا مرفوعًا بنفس لولا، كما ذهب إليه الفراء

---

[١] المقصود هنا، أوجه أنْ.

[٢] أوثق الأسباب في شرح قواعد الإعراب، ابن جماعة (ص١٨٦).

[٣] المرجع السابق (ص١٧٦).

وابن كيسان، ولا بفعل مضمر كما ذهب إليه الكسائي. قال ابن الطراوة: إنّ جواب لولا يكون خبر المبتدأ دائمًا، فلا يكون الخبر محذوفًا عنده.

وردّ البعض بأنّه لا رابط بينهما. فإن قلت: الجواب منوط بالشرط، من حيث اللزوم بينهما، فلا حاجة إلى زيادة الرابط والعائد، إذ في اللزوم غنية عن ذلك. قلت: الارتباط الحاصل ههنا هو الارتباط بين الشرط وجوابه، لا بين المبتدأ وخبره، والكلام في الثاني، لا في الأول مفاد الرد قاله. وأجيب بأنّ المقصود من الرابطة هو الدلالة على نوع تعلق، وقد حصل ههنا.

فإنّ الاتصال لمّا حصل بين الشرط وجوابه، بحيث يفيد الارتباط بين المبتدأ وخبره، استغنى بذلك عن الرابطة بينهما، كما استغنى عنها إذا كانت الجملة خبرًا عن ضمير الشأن؛ لحصول اتصال بينهما. والحاصل أنّ مذهبه أقرب إلى التحقيق والعقل، كما أنّ مذهب غيره أنسب إلى المباحث العربية والنقل"[1].

يقول القوجوي: "وتختص لولا هذه بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر، هذا الاختصاص، وكونها محذوفة الخبر على رأي مَن يقول: إن الاسم الواقع بين لولا مرفوع بالابتداء كما مذهب البصريين،.. وفاعل فعل محذوف كما قال الكسائي فليس كما ذكرنا، لأنّها على كلا القولين لا تدخل على المبتدأ غالبًا؛ أي أكثريًا. نحو: لولا زيد لأكرمتك. يعني: وجود زيد يمنع إكرامي منك، فلولا هذه تحتاج إلى جواب باللام، ولا يجوز حذفها من جوابها، لكن قد تحذف مع الجواب، وإنّما لزم دخولها في جوابها؛ لأنّها غير مما وله بمنزلة (لو) فدخلت تأكيدًا للربط"[2].

وقد أورد القيصري هذه المسألة دون ترجيح، يقول: "وتختصّ لولا هذه في الاستعمال بالجملة الاسمية خلافًا للكسائي فإنه قال: الاسم الواقع بعد لولا فاعل لفعل مقدر؛ أي لولا وجود زيد لأكرمتك"[3].

---

[1] شرح قواعد الإعراب، الكافيجي (ص١٥٢-١٥٣).

[2] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص١١٢-١١٣).

[3] شرح الفضيض، القيصري (ص١٠٦).

خلاصة القول: إنّ الاسم بعد (لولا) مرفوع بفعل محذوف، وعلى هذا فلولا لا تختصّ بالدخول على الجملة الاسمية بل وعلى الفعلية أيضًا على رأي الكسائي، وذلك يدفعنا لقول أنّه ليس الاسم المرفوع بعد لولا إنْ كان مبتدأ خبره محذوف وجوبًا؛ لأنّ ذلك متعلق بالكون فإن كان الكون عامًا حذف الخبر وجوبًا أما إنْ كان خاصًا فقد يذكر، وترى الباحثة أن هذا قد يسري على الجملة الفعلية أيضًا فليس بضرورة أنْ يكون الفعل محذوف دائمًا.

مسألة: القول بجواز العطف بالنصب على النهي بإضمار (أنْ):

يقول الكافيجي: "وثانيهما: واو الجمع؛ لدلالتها عليه، الداخلة على الفعل المضارع، المسبوق بنفي أو طلب، أمّا الواو الداخلة على المضارع المسبوق بالنفي، فنحو: الواو في قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾، .. والواو: واو الجمع، ويعلم: فعل مضارع مسبوق بنفي منصوب بأنْ مضمرة بعدها عند البصريين، ومنصوب بالواو عند الكسائي والجرمي – وكلام المصنف[1] يحتملهما.

فمن حمل كلامه على مذهب الكسائي والجرمي فقد ترك رعاية حق كلامه، وفاعله مستتر فيه عائد إلى الله، والصابرين: مفعوله. وهو مع معموله بمعنى المصدر، مرفوع المحل على أنَّه معطوف على مصدر الفعل السابق"[2].

عرض وتحليل:

أصل هذه المسألة هي "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، بنصب المعطوف (تشرب)، والمعنى عند النصب يكون على أنّ الكلام نهيًا عن الجمع بينهما، وهذا المعنى لا يصح في الآية الكريمة؛ لأنّ النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما على انفراده، والنهي عن كل واحد منهما عنه ضرورة.

يقول القوجوي: "وواو الجمع، وإنّما سُمّيَ بها لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد، الداخلة على المضارع المسبوق بنفي محض أو طلب محض؛ أي: بفعل أصيل، وهو يعم الأمر

---

[1] وهو ابن هشام الأنصاري.

[2] شرح قواعد الإعراب، الكافيجي (ص٤٥٣-٤٥٤).

والنهي والاستفهام، والدعاء بلفظ الخبر، على مذهب الكسائي، والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني؛ لأنّ المضارع ينصب بتقدير أن بعد الواو، وإذا كانت بعد أحد الأشياء الستة، كما هو المشهور. وقال أبو حيان: لا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي لأحد أن يقدم على ذلك إلا بالسماع"[١].

يقول القيصري في إعرابها: "يعلم مجزوم بلما، وكسر الميم لالتقاء الساكنين، فاعله لفظة الجلالة، "الذين منكم" حال من فاعل جاهدوا، ويعلم مضارع مسبوق بنفي هو لما، ومنصوب بأن المضمرة وهو الصحيح، وبالواو عند الكسائي ومن تبعه"[٢]. ولم يرجح القول في هذه المسألة.

خلاصة القول: أجاز الكسائي العطف بالنصب على النهي بإضمار (أنْ) بعد واو المعية.

مسألة: مجيء (مَنْ) نكرة موصوفة :

يقول ابن جماعة: "تكون (مَنْ) نكرة موصوفة بصفة تليها في نحو: مررتُ بِمَنْ معجب لك، فمن نكرة موصوفة، وصفته (معجب)، ولك متعلق بمعجب؛ أي بإنسان معجب لك، لما كان من نكرة فسّره بإنسان الذي هو نكرة.

وزعم الكسائي أنّ العرب لا تستعمل (مَن) نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة. ورد بقوله:

وَكَفى بِنا فَضلًا عَلى مَن غَيرِنا حُبُّ النَبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيّانا

والكسائي يرى أنها في هذا البيت زائدة"[٣].

---

[١] شرح قواعد الإعراب، القوجوي (ص١٥١-١٥٢).

[٢] شرح الفضيض، القيصري (ص١٤٦- ١٤٧).

[٣] أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب، ابن جماعة (ص٢٠٩).

توضيح وتحليل:

ترد (من) على أوجه عدة: شرطية، نحو قوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[1]، واستفهامية، نحو قوله تعالى: ﴿ مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾[2]، وموصولة، في نحو قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ ﴾[3]، ونكرة موصوفة؛ كوقوعها بعد ربَّ، كما في قول الشاعر[4]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوتًا لَمْ يُطَعْ

وزعم الكسائي أنّها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات، نحو: رُبَّ مَنْ عالم أكرمت، ورب مَن أتاني أحسنت إليه، وما ورد خلاف ذلك حمله على الزيادة.

وقد رُدَّ عليه ببيت حسان بن ثابت:

وَكَفى بِنا فَضلًا عَلى مَن غَيرِنا حُبُّ النَبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيّانا

فابن جماعة يخالف الكسائي، ويرد عليه بما ثبت عن العرب مجيء (مَنْ) فيه نكرة موصوفة وهو ليس محلًا مختصًا بالنكرات، فحملها الكسائي على الزيادة، إذ من مذهبه زيادة (مَن)، والتقدير (وعلى غيرنا).

لقد تفرد ابن جماعة بذكر رأي الكسائي في هذه المسألة من بين شُرَّاح قواعد الإعراب، حيث زعم أنَّ العرب لا تستعمل (مَن) نكرة موصولة إلا أنْ تقع في موضع يختص بالنكرة، كوقوعها بعد (رُبَّ) في قوله[5]:

---

[1] [النساء: ١٢٣].

[2] [يس: ٥٢].

[3] [الحج: ١٨].

[4] قائله: سويد بن أبي كاهل اليشكري، همع الهوامع، السيوطي (ج١/٢٩٩).

[5] البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن همام، الكتاب، سيبويه (ج٢/١٠٥).

ألا رُبَّ من تَغتَشُّه لك ناصحٌ ومؤتمن بالغَيْبِ غيرُ أَمِينِ

فقد دخلت (ربَّ) على (مَن) ورب حرف لا يدخل إلا على النكرات، دلّ على أنّ موضع (مَن) نكرة وليست موصولة، ويُلاحظ أنّ ابن جماعة يخالف الكسائي في هذه المسألة، بدليل قوله: وزعم الكسائي،.. وردَّ بقوله[1]:

وَكَفى بِنا فَضلًا عَلى مَن غَيرِنا حُبُّ النَبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيّانا

والشاهد هنا هو مجيء (من) غير موصولة بل نكرة بمعنى (حي)، أي على حي غيرنا أو قوم غيرنا.

فالذي يظهر أنّ تخريج الكسائي للشواهد المخالفة إنّما هو اجتهاد من جاء بعده من تلامذته، وأنّ الثابت عنه أنّه لا يجيز مجيء(من) نكرة موصوفة إلا في موضع يخص النكرات. والذي دفع الكسائي إلى هذا الرأي أنّ الأكثر في كلام العرب ورود (من) نكرة موصوفة في موضع يخص النكرات.

خلاصة القول: وافق ابن جماعة مذهب البصريين في أنّها لا تزاد؛ لأنّها اسم، وخالف الكسائي بدليل قوله: وزعم الكسائي، وأثبت ذلك بالحجة والبرهان.

---

[1] البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت، المرجع السابق (ج٢/ ١٠١).

الفصل الثالث
دراسة موازنة بين شروح قواعد الإعراب

تحليل المسائل التي ورد فيها ذكر رأي الكسائي عند شُرَّاح قواعد الإعراب

إنَّ الجداول المرفقة أدناه تبيّن إجمالي تحليل المسائل، وتكشف كثيرًا من العلاقات بين الشُرَّاح وشروحاتهم لقواعد الإعراب، وإنَّ المتتبّع للمسائل التي ذكر فيها رأي الكسائي، والتي بلغت (ثماني عشرة) مسألة، يلاحظ أمورًا فيها فائدة كثيرة، ولإظهار الفوائد فقد صنَّفت المسائل في هذا الفصل إلى ثلاثة أنواع:

١. ما اتَّفق فيه أغلب شُرَّاح قواعد الإعراب، وهو يمثل اشتراك نصف عدد الشُرَّاح في المسألة الواحدة (٤-٨).
٢. ما اتفق فيه بعض الشُرَّاح وقصدت به ما دون نصفَ عددهم، وأكثر من واحد (٢-٣).
٣. ما انفرد فيه كل شارح.

إجمالي توزيع المسائل بين الشُرَّاح

	ابن جماعة	الكافيجي	البصروي	الأزهري	القوجوي	محمد ابن عبد الكريم	أبو الثناء الزيلي	القيصري
إجمالي المسائل	١٢	٧	٨	٤	١١	٦	٢	٥
مسائل تفرد بها	١	–	١	–	١	–	–	–
مشترك مع غيره من الشُرَّاح	١١	٧	٧	٤	١٠	٦	٢	٥
متفق مع الأغلب	٧	٥	٧	٣	٨	٦	٢	٥
متفق مع بعض	٤	٢	–	١	٢	–	–	–

تحليل نتائج توزيع المسائل بين الشُرَّاح:

أولًا: المسائل التي اتَّفق فيها أغلب الشُرَّاح:

١. رغم أنَّ عدد المسائل التي ذكر فيها الشُرَّاح آراء الكسائي قليلة، إلا أنَّهم اتفقوا في كثير منها مع رأيه، حيث بلغت ثماني عشرة مسألة.

٢. كانت أعلى نسبة ذكرًا للمسائل للعالم الجليل ابن جماعة، ثم القوجوي، ثم البُصْرَوي الذي تأثر كثيرًا بشرح ابن جماعة، ثم الكافيجي، وشرحه من أشهر شروح قواعد الإعراب وأوفاها بعد شرح ابن جماعة، ثم محمد بن عبد الكريم، ثم القيصري، ثم الأزهري ويعدّ شرحه من أوفى الشروح مع شرح الكافيجي، ثم أبي الثناء الزيلي.

٣. يعدّ أبو الثناء الزيلي أقلّ من اتفق مع الشُرَّاح في المسائل السابقة، حيث اتَّفق معهم في مسألتين، وربما يعود ذلك لشرحه الموجز، بالرغم من أنَّ شرحه مليء بالفوائد النحوية والصرفية الكثيرة.

٤. يعد ابن جماعة والقوجوي الوحيدين اللَّذين اتفقا في أغلب المسائل.

٥. لم يتقدم أحد من الشُرَّاح على ابن جماعة في ذكر المسائل التي ورد فيها رأي الكسائي وربما يعود ذلك؛ لأنه أقدم شُرَّاح قواعد الإعراب.

٦. مثّل كُلٌ من القوجوي والكافيجي والبصروي الوجه الأبرز في عدد المسائل، بعد ابن جماعة.

٧. كانت أعلى نسبة في المسائل المشتركة لابن جماعة يليه القوجوي، ثم الكافيجي والبصروي، فمحمد بن عبدالكريم، تبعهم القيصري، فالأزهري، وآخرًا الزيلي.

٨. خلت المسائل المتفقة مع بعض الشُرَّاح عند البصري ومحمد بن عبد الكريم والقيصري وأبي الثناء الزيلي، وهذا يدل على اتفاقهم مع غالبية الشُرَّاح في المسائل التي وردت لديهم.

علاقة كل شارح بغيره من الشُرَّاح في المسائل المشتركة

الشارح	ابن جماعة	الكافيجي	البصروي	الأزهري	القوجوي	محمد بن عبد الكريم	أبو الثناء الزيلي	القيصري
ابن جماعة	١١	٥	٥	٤	٦	٣	٢	٤
الكافيجي	٥	٧	١	١	٦	٣	٢	٤
البصروي	٥	٢	٧	٣	٤	٣	–	٢
الأزهري	٤	١	٣	٤	١	١	–	٢
القوجوي	٦	٦	٤	١	١٠	٦	٣	٢
محمد بن عبد الكريم	٣	٣	٣	١	٦	٦	٣	٢
أبو الثناء الزيلي	٢	٢	–	–	٣	٣	٢	٢
القيصري	٤	٤	٢	–	٢	٢	٢	٥

يمثل تقاطع الخط الرأسي والأفقي علاقة كل شارح بغيره من الشُرَّاح، ومقدار التوافق بينهم في المسائل، ويستنتج عدد من الفوائد، منها:

١. إنَّ أعلى نسبة توافق كانت بين ابن جماعة والقوجوي، حيث توافقا في ستّ مسائل، ثم بين الكافيجي والقوجوي، وثم بين القوجوي ومحمد بن عبد الكريم. ومن هنا نلاحظ أنَّ أعلى نسبة تقاطع بين ابن جماعة والكافيجي والقوجوي، وهي من أشهر شروح الإعراب.
٢. لاحظت الباحثة تأثُّر محمد بن عبد الكريم في شرحه بشرح ابن جماعة كثيرًا، كما لاحظت تأثُّر القيصري بالكافيجي وبالقوجوي.
٣. لاحظت الباحثة تأثُّر القوجوي والكافيجي والبصروي بابن جماعة بشكل كبير.
٤. يضعُف تأثير الأزهري والكافيجي، إذ إنَّهما لم يتفقا إلا في مسألة واحدة، وكذا بين الأزهري ومحمد بن عبد الكريم، وبين الأزهري والقوجوي.
٥. لم يظهر أيُّ أثر للقيصري وأبي الثناء الزيلي مع الأزهري.
٦. تأثُر البصروي بالكافيجي.

ما انفرد فيه كل شارح في المسائل التي ذكر فيها رأي الكسائي

	ابن جماعة	الكافيجي	البصروي	الأزهري	القوجوي	محمد ابن عبد الكريم	أبو الثناء الزيلي	القيصري
إجمالي المسائل	١٢	٧	٨	٤	١١	٦	٢	٥
مسائل تفرد بها	١	–	١	–	١	–	–	–

بلغ عدد ما انفرد به كل شارح مسألة واحدة، لابن جماعة، والبصروي، والقوجوي، وهم من أكبر وأشهر شُرَّاح قواعد الإعراب.

ملخص آراء الكسائي في المسائل التي وردت في الدراسة

اسم المسألة	رأي الكسائي
(ما) في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾	خرَّج الكسائي (ما) في قوله تعالى، بأنَّ (ما) لا تكون هنا استفهامية وإلا لوجب حذف ألفها، وإنما هي مصدرية.
جواز إضافة (حيث) إلى المفرد	جعل الكسائي إضافة حيث إلى المفرد قياسية.
زيادة (مِنْ) بلا شروط	لم يشترط الكسائي لزيادة (مِن) أي من الشروط، فهي ترد زائدة مطلقًا، في الإيجاب والنفي، والتعريف والتنكير.
لمَّا بمعنى إلا	أجاز الكسائي مجيء (لمَّا) حرف استثناء بمنزلة (إلا) الاستثنائية.
(حتى) تجر ما بعدها بإضمار (إلى)	الاسم المجرور بعد (حتى) هو بإضمار (إلى) عند الكسائي.
(كلا) بمعنى (حقًّا)	ذهب الكسائي إلى أن (كلا) قد تأتي بمعنى (حقًّا).
جواز أنْ تأتي جملة الصلة طلبية	أجاز الكسائي أن تكون صلة الموصول جملة طلبية.
جواز العطف على فعل الجزاء	أجاز الكسائي العطف على جملة الجزاء المقرونة بالفاء.
جواز رفع الفعل إذا كان العامل في (أنْ) فعل (ظنَّ)	أجاز الكسائي رفع الفعل إذا كان العامل في "أنْ" ومعموليها، فعل "ظنَّ"، وكذلك أجاز نصب الفعل أيضًا.
نصب أسفل في قوله تعالى ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ وقوع الجار والمجرور خبرًا	نصب الكسائي كلمة (أسفلَ) على أنها ظرف نائب عن الخبر.
الواو في قوله تعالى ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾	قال الكسائي بأن الواو هنا مستأنفة، والمقصود بواو الاستئناف التي تكون بعدها غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا مشاركة لها في الإعراب.
إنكار مجيء الضمير المتصل المجرور بعد (لولا)	أنكر الكسائي مجيء الضمر المتصل مجرورًا بعد (لولا) بل يأتي في محل رفع فقط.
لولا بمعنى (هلّا) ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾	إن لولا التحضيضية هي التي صحبها التوبيخ والنفي، فهي بمعنى هلّا.
جواز إعمال (إنْ) النافية عمل ليس	أجاز الكسائي إعمال (إنْ) النافية عمل ليس مطلقًا، فتعمل في النكرة والمعرفة.
الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل مضمر	إن الاسم بعد لولا مرفوع بفعل محذوف، ولولا نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم.

القول بجواز العطف بالنصب على النهي بإضمار (أنْ)	أجاز الكسائي العطف بالنصب على النهي بإضمار (أنْ) بعد واو المعية.
مجيء (مَنْ) نكرة موصوفة	قال الكسائي بأنَّ العرب لا تستعمل (مَن) نكرة موصولة إلا أن تقع في موضوع يختص بالنكرة

الخاتمة

أحمَدُ الله ربي أنْ بلَّغني التمام، وأصلِّي في الختام على خير الأنام نبيّنا محمد –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وبعد:

فقد استحقَّ الكسائي أنْ نظفرَ ببعض أسرار نحوه ونفائسه المكنونة بالعلم والبيان، جمة الفائدة عظيمة البنيان والأركان، وموضوع البحث عند هذا العالم الجليل لا تنتهي أسراره وعجائبه، كيف لا وهو إمام نحو أهل الكوفة، وبه بدأ المنحى الكوفي يأخذ الحدود ويمشي في محترزاتها، وبعد الانتهاء من إعداد هذه الدراسة، وفق الخطة المذكورة في المقدمة، خَلُصَت الباحثة لبعض النتائج والتوصيات، وهي:

أولًا: النتائج

- يعد هذا البحث جمعًا لآراء عالم من أكبر علماء العربية قد فُقِدِ جلُّ تراثه، وما وصل إلينا متفرّقًا في كتب النحاة بحاجة إلى جمع لتسهيل الوصول إلى هذا التراث العظيم.
- تجلية القول في مجموعة من مسائل النحو الكوفي، وذلك من خلال بيان آراء شيخهم الكسائي.
- إنَّ ابن هشام كان واسع الاطلاع ملمًّا بآراء العلماء.
- اهتمَّ شُرَّاح قواعد الإعراب بآراء الكسائي.
- معظم شُرَّاح قواعد الإعراب أفادوا من شرح ابن جماعة؛ لأنه من أوائل مَن شرح قواعد الإعراب، وقد عُدَّ شرحه النواة الأولى والمرجع المهم لكل العلماء الذين جاؤوا بعده.
- جميع الشُرَّاح اعتمدوا طريقة ابن هشام في الترتيب والتبويب، فجاءت الشروح على طريقته.
- لقد بلغت المسائل التي ذكر فيها آراء الكسائي في البحث ثماني عشرة مسألة، جميعها في النحو.
- رغم أنَّ عدد المسائل التي ذكر فيها الشُرَّاح آراء الكسائي قليلة، إلا أنَّهم اتفقوا في كثير منها مع رأيه، حيث بلغت ثماني عشرة مسألة.

- كانت أعلى نسبة ذكرًا للمسائل للعالم الجليل ابن جماعة، ثم القوجوي، ثم البصروي الذي تأثر كثيرًا بشرح ابن جماعة، ثم الكافيجي، وهو من أشهر شروح قواعد الإعراب وأوفاها بعد شرح ابن جماعة، ثم محمد بن عبد الكريم، ثم القيصري، ثم الأزهري ويُعدّ شرحه من أوفى الشروح مع شرح الكافيجي، ثم أبي الثناء الزيلي.
- مثّل كل من القوجوي والكافيجي والبصروي الوجه الأبرز في عدد المسائل، بعد ابن جماعة.

ثانيًا: التوصيات:

١. ضرورة استكمال تتبُّع آراء الكسائي عند باقي شُرَّاح قواعد الإعراب، فهي تزخر بآراء الكسائي النحوية واللغوية.
٢. دراسة آراء النُّحاة الأوائل في المدرستين البصرية والكوفية، وإعداد المؤتمرات العلمية احتفاءً بهم.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

١- *إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر*، الدمياطي، الشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٨٧م.

٢- *أثر القرآن والقراءات في النحو العربي*، محمد سمير نجيب اللبدي، الأردن، دار الفلاح، (د.ط)، (د.ت).

٣- *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، (د.ط) ١٩٩٨م.

٤- *أصول التفكير النحوي*، علي أبو المكارم، (د.م)، مصر، دار غريب، (د.ط)، ٢٠٠٧م.

٥- *أصول النحو العربي*، محمد خير الحلواني، (د.م)، المغرب، الناشر إفريقيا الشرق، (د.ط)، ٢٠١١م.

٦- *الأضداد*، أبو البركات كمال الدّين الأنباري، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصريّة، (د.ط)، ١٩٨٧م.

٧- *الأعلام*، خير الدين بن محمود الزركلي، لبنان، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٨- *إعراب القرآن*، أحمد بن محمد المصري أبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، (د.ط)، ١٩٨٠م.

٩- *الاقتراح في علم أصول النحو*، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، ٢٠٠٦م.

١٠- *أقرب المقاصد إلى شرح القواعد*، محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة، تحقيق ودراسة: محمود محمد العامودي، غزة، الجامعة الإسلامية.

١١- *إنباه الرواة*، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٨٢م

١٢- *أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب*، محمد بن أبي بكر بن جماعة، تحقيق: نادي حسين عبد الجواد، القاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٨٤م.

١٣- *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة النصر، ط١، (د.ت).

١٤- *البرهان في علوم القرآن*، الزركشي، أبو عبد الله، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، القاهرة، دار الحديث، (د.ط)، ٢٠٠٦م.

١٥- *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، الإمام جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن ابن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، المكتبة العصرية، (د.ط)، (د.ت).

١٦- *البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة*، مجد الدين الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، دمشق، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٠م.

١٧- *تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ*، الخطيب البغدادي، القاهرة، مكتبة الخانجي، (د.ط)، (د.ت).

١٨- *تاريخ مدينة السلام*، الإمام الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠١م.

١٩- *تعليق لطيف على قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري*، محمد خليل البصروي، تحقيق ودراسة: هشام محمد عواد الشويكي، الخليل، ٢٠٠٧م.

٢٠- *الجنى الداني في حروف المعاني*، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

٢١- *خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب*، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٩٧م.

٢٢- الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط، رسالة دكتوراة، عبد العزيز الدليمي، سنة ١٩٩٢م.

٢٣- *السبعة في القراءات*، أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، (د.ط)، ١٩٧٢م.

٢٤- *سير أعلام النبلاء*، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.

٢٥- *الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه*، خديجة الحديثي، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، ١٩٧٤م.

٢٦- *شذرات الذّهب في أخبارٍ من ذهب*، عبد الحيّ بن أحمد العَكريّ الحنبليّ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دمشق، دار ابن كثير، ط١، ١٩٨٦م.

٢٧- *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، عبد الله بن عبد الرحمن القرشي، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط٦، (د.ت).

٢٨- *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٩٣٩م.

٢٩- *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، القاهرة، دار الكتب العربية، (د.ط)، (د.ت).

٣٠- *شرح الإعراب عن قواعد الإعراب (المسمى الفضيض)*، بكر بن علي فردي القيصري، دراسة وتحقيق: نعمات عبدالله عطية البرش، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، ٢٠١٢م.

٣١- *شرح الشواهد مطبوع على هامش خزانة الأدب للبغدادي*، محمود بن أحمد العيني، مصر، مطبعة بولاق، (د.ط)، ١٢٢٩هـ.

٣٢- *شرح الكافية في النحو لابن الحاجب*، الاستربادي رضي الدين، تحقيق: رحاب عكاوي، بيروت، درا الفكر، (د.ط)، ٢٠٠٠م.

٣٣- *شرح المفصل*، يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين، مصر، إدارة الطباعة المنيرية، (د.ط)، (د.ت).

٣٤- *شرح طيبة النشر في القراءات العشر*، أبو القاسم محمد بن محمد بن علي النويري، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، ٢٠٠٣م.

٣٥- *شرح قواعد الإعراب لابن هشام*، محمد بن مصطفى القوجوي، دراسة وتحقيق: إسماعيل مروة، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٩٩٥م.

٣٦- *شرح قواعد الإعراب لابن هشام*، محيي الدين الكافيجي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٢، ١٩٩٣م.

٣٧- *شرح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب المسمى حل معاقد القواعد اللاتي تثبت بالدلائل والشواهد*، أبو الثناء أحمد بن محمد الزيلي، دراسة وتحقيق: عمر علي محمد الدليمي، لبنان، مكتبة حسن العصرية، ط١، ٢٠١٢م.

٣٨- *الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح العربية*، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م.

٣٩- *طبقات النحويين واللُّغويين*، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م.

٤٠- *علم القراءات نشأته- أطواره- أثره في العلوم الشرعية*، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، الرياض، مكتبة التوبة، ط١، ٢٠٠٠م.

٤١- *غاية النهاية في طبقات القراء*، محمد بن محمد أبي الخير شمس الدين العمري ابن الجزري، مصر، مطبعة الخانجي، ط١، ١٩٣٢م.

٤٢- *الفهرست*، أبو الفرج ابن النديم، محمد بن إسحاق بن محمد الوراق، تحقيق: إبراهيم رمضان، بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٩٩٧م.

٤٣- *في اللهجات العربية*، إبراهيم أنيس، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٤، ١٩٧٣م.

٤٤- *القاموس المحيط*، العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٨، ٢٠٠٥م.

٤٥- *القاموس المحيط*، العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تعليق: الشيخ أبو الوفا نصر الهويني المصري، القاهرة، دار الحديث، (د.ط)، ٢٠٠٨م.

٤٦- *القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي*، محمود أحمد الصغير، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٩٩٩م.

٤٧- *القراءات القرآنية تاريخ وتعريف*، عبد الهادي الفضلي، بيروت، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، ط٤، ٢٠٠٩م.

٤٨- *القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية*، محمد الحبش، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٩٩م.

٤٩- *كاشف القناع والنقاب لإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب لابن هشام*، محمد بن عبد الكريم، القاهرة، جامعة الأزهر (د.ط)، (د.ت).

٥٠- *كتاب اللامات*، الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دمشق، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط٢، ١٩٨٥م.

٥١- *كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني*، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤م.

٥٢- *الكتاب*، سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٢م.

٥٣- *الكتاب*، سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٩٨م.

٥٤- *لسان العرب*، ابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وآخرون، القاهرة، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت).

٥٥- *لسان العرب*، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٩٩٩م.

٥٦- *لسان العرب*، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، الكويت، دار النوادر الكويتية، (د.ط)، ٢٠١٠م.

٥٧- *لمع الأدلة، مطبوع مع (الإغراب في جدل العراب)*، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، (د.ط)، ١٩٥٧م.

٥٨- *متشابه القرآن*، علي بن حمزة الكسائي، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، الأردن، دار عمار، ط١، ٢٠٠٨م.

٥٩- *مجاز القرآن*، ابن المثنى، أبو عبيدة معمر التميمي البصري، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، (د.ط)، ١٣٨١هـ.

٦٠- *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، (د.ن)، (د.ط)، ١٩٦٩م.

٦١- المدارس النحوية، شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، (د.ط)، ١٩٦٨م.

٦٢- *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، مهدي المخزومي، (د.م)، الناشر مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٥٨م.

٦٣- *مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي*، تحقيق: محمد زينهم محمّد زعرب، القاهرة، دار الآفاق العربية، ط٢، ٢٠٠٣م.

٦٤- *معاني الحروف*، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط٢، ١٩٨١م.

٦٥- *معاني القرآن*، الفراء، يحيى بن زياد، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.

٦٦- *معاني القرآن*، يحيى بن زياد الفراء، الرياض، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٢م.

٦٧- معجم *الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب*، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عباس، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.

٦٨- معجم *الألفاظ والأعلام القرآنية*، محمد إسماعيل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، (د.ط)، ١٩٩٨م.

٦٩- معجم *القراءات القرآنية، نقد وتقويم:* عبد العزيز أحمد محمد إسماعيل، الرياض، مجلة كلية اللغة العربية، العددان الثالث عشر والرابع عشر، ١٩٨٣م.

٧٠- معجم *مقاييس اللغة*، لأبي الحسين أحمد بن فارس، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.

٧١- *معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار*، شمس الدين الذهبي، تحقيق: طيار آلتي قولاج، إسطنبول، مركز البحوث الإسلامية، ط١، ١٩٩٥م.

٧٢- *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٦٤م

٧٣- *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، الإمام محمد بن عبدالله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة المدني، (د.ط)، (د.ت).

٧٤- *المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة*، محمد سالم محيسن، بيروت، دار الجيل، (ط٣)، ١٩٩٣م.

٧٥- *منجد المقرئين ومرشد الطالبين*، ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.

٧٦- *منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه "دراسة نقدية تحليلية نحوية وصرفية"*، سليمان يوسف خاطر، مصر، دار ابن الجوزي، (د.ط)، ٢٠٠٤م.

٧٧- *موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب*، خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، وسعيد عبد الهادي تيم، دار الشروق، (د.ط) ١٩٨٥م.

٧٨- *موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن*، محسن هاشم درويش، القاهرة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد السابع والعشرون، ٢٠٠٤م.

٧٩- *موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو*، مطير بن حسين المالكي، رسالة ماجستير، مكة، جامعة أم القرى، (د.ط)، ٢٠٠٢م.

٨٠- *النحو وكتب التفسير*، إبراهيم عبدالله رفيده، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، (د.ط)، ١٩٩٠م.

٨١- *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الأردن، (د.م) ط٣، ١٩٨٥م.

٨٢- *النشر في القراءات العشر*، ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، تصحيح ومراجعة: الشيخ علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت).

٨٣- همع *الهوامع في شرح جمع الجوامع*، الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

٨٤- *الوافي بالوفيات*، صلاح الدين بن أيبك الصفدي، لبنان، دار التراث العربي، ط١، ٢٠٠٠م.

٨٥- *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، (د.ط)، ١٩٧٨م.